

المستوى النحويّ في القراءة المنفردة لأبي عمرو بن العلاء

د. نايف محمد النجادات*

ملخص

هذا بحث يهدف إلى الكشف عن الفكر النحويّ الكامن وراء اختيارات أبي عمرو بن العلاء لقراءته المنفردة عن قراءة سائر القراء السبعة.

والقراءات القرآنية تعدّ أهمّ وثيقة تراثية موثوقة، انتقلت عبر قرابة قرن ونصف من الزمن، ناقلة أنموذجا من اللهجات العربية التي زامنت نزول القرآن الكريم.

وأبو عمرو بن العلاء: عالم لغوي، عربيّ تميمي، تعددت نشاطاته اللغوية، بدأ حياته العلمية راويا موثوقا للغة؛ فقد سمع من العرب في بواديهم، ونقل عنهم، وهو أحد القراء السبعة؛ انتشرت قراءته، فقرأ بها العلماء والعامة، وهو من علماء البصرة، وأثرى بفكره حركة التقعيد للغة العربية.

وتتلاقى قراءة أبي عمرو بن العلاء مع سائر القراء السبعة، وينفرد أحيانا بقراءة تخالف القراء السبعة، ويهدف هذا البحث إلى استنباط الآراء النحوية الموجهة لها.

* جامعة البلقاء التطبيقية - كلية العقبة الجامعية

The syntactic level of Abu Alaa`s choice for his solo reading of the holy Qur`an

Abstract

The Qur`an readings ,which continued for approximately one and half century ,are the most important trustable document they manifest a model of Arabic accents that coincided with the revelation of the holy Qur`an.

An Arab from Tamim tribe ,Abu Alaa is a linguist with various achievements. he started his life as a reliable language narrator. he is one of the seven readers whose readings were widely spread and adopted by scholars and laymen.

Abu Alaa`s reading is consistent with the other readings ,but he sometimes comes up with a completely different one. for this purpose, the present research focuses on the syntactic views of his peculiar reading.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، محمد بن عبد الله، وبعد: فإنّ القراءات القرآنيّة تعدّ ميدانا خصبا للدراسات اللغويّة؛ لأنّها تكشف عن الوضع اللغويّ قبل عصر التدوين في صورته المكتوبة فيما وصل إلينا من كتب القراءات، وصورته المنطوقة في الروايات المتواترة الشفوية عند أئمة القراء المعاصرين؛ لذا تعطي الدراسة اللغوية للقراءات القرآنية الدرس اللغوي المعاصر إمكان الحكم على مدى صحة المنهج الذي استخدمه علماء عصر التدوين في جمع مادة اللغة واستقراء القواعد، والأهم من هذا إمكان التجديد بناء على نظرة حديثة تُبنى على تمثّل المادة اللغوية، واستنباط الأحكام والقوانين والقواعد بصورة تُناسب متطلبات العصر.

وقد انبثقت عن القراءات القرآنية المتعددة ظاهرة القراءة المنفردة، وهي ظاهرة رصدتها القدامى، وصنفوا فيها مؤلفات جاءت عنواناتها في كتب التراث، لاتزال مفقودة، منها: انفرادات القراء لابن مجاهد (ت324هـ)، وكتاب آخر يحمل العنوان ذاته، لابن شنبوذ (ت328هـ)⁽¹⁾، وكتاب الخلاف بين أبي عمرو والكسائي⁽²⁾، وغيرها. ويمكن القول بأنّ القراءات المنفردة: هي الحروف التي رُويت عن أحد القراء، ولم يُشاركه فيها قارئ آخر.

وقد حدّد الطبري لغة القراءة التي تُعد من القرآن الكريم بقوله: "الواجب أن تكون معاني كتاب الله المنزل على نبيينا محمد -صلى الله عليه وسلم- لمعاني كلام العرب موافقة، وظاهره لظاهر كلامها ملائما، وإنّ باينه كتاب الله بالفضيلة..."⁽³⁾، فهذان شرطان: الأول الموافقة لمعاني كلام العرب، والثاني: الموافقة لظاهر كلام العرب، ولعله يقصد موافقة قواعد اللغة العربية؛ الصرفية والنحوية.

وتكمن وراء القراءات المنفردة آراء لغوية آمن بها القارئ، تسوّغ قراءته من الناحية اللغوية؛ ويمكن تعرّف تلك الآراء بالتحليل اللغويّ للقراءة؛ يقول عبد الله الأسطى عن أبي عمرو: "وقد شُورك في قراءات عديدة، إلا ما قد تفرّد، وهو عبارة عن بعض الظواهر القرآنية واللغوية والنحوية التي تفرضها طبيعته العلميّة في هذه الجوانب"⁽⁴⁾.

وأحاول في هذا البحث تحليل القضايا النحوية التي تُثيرها القراءة المنفردة لأبي عمرو بن العلاء، للكشف عن آرائه اللغوية المسوّغة لها، وتأتي أهميتها اللغوية من عدة جوانب؛ فهو عربيّ النسب مازنيّ، تميميّ، من وجهاء قومه، وأسهم في حركة تدوين اللغة: راويا، ونحويا، ومقعدا للغة، وهو بصريّ، وصاحب قراءة من

القراءات السبعة، اجتهد في اختيارها من القراءات المتعددة؛ إذ كانت من أكثر القراءات انتشاراً بين العلماء والعامة، على السواء.

وفيما يتعلق بالدراسات السابقة توجد دراسات لغوية جزئية، لقراءة أبي عمرو، منها:

- دراسة (عبدالصبور شاهين) الموسومة بـ (أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي) درس فيها قراءة أبي عمرو بن العلاء من الناحيتين الصوتية والنحوية، ولعل أصل هذا الكتاب رسالة جامعية بعنوان: الأصوات في قراءة أبي عمرو بن العلاء، نوقشت عام 1962.

- دراسة (عبدالله الأسطى) الموسومة بـ (أبو عمرو بن العلاء اللغوي والنحوي ومكانته العلمية).

- دراسة (كامل محمد جميل مصطفى) الموسومة بـ (أبو عمر بن العلاء ومذهبه في النحو). ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

- دراسة (زهير غازي زاهد) الموسومة بـ (أبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءة والنحو).

ويلاحظ على هذه الدراسات أنها لم تتناول القضايا النحوية التركيبية التي تثيرها القراءة المنفردة لأبي عمرو، وهو أمر لا يُنقص من قيمتها العلمية، واقتصر هذا البحث على القراءة المنفردة؛ لأنها _ فيما أرى _ تجسد آراء أبي عمرو اللغوية الخاصة أكثر من القراءات التي اشترك فيها مع قارئ أو أكثر.

وقد كثرت الدراسات اللغوية التي اتخذت من القراءات القرآنية ميداناً لها منذ منتصف القرن العشرين، وغدت ظاهرة تستحق الدرس، وقد جاءت في عناوين تناولت غالبية قراءات القراء، ولم تقتصر على القراء السبعة، أو العشرة أو الأربعة عشر، وقد رصدت إبتسام الصفار هذه الدراسات قديمها وحديثها في "معجم الدراسات القرآنية"⁽⁵⁾، وقد وثقت المعجمات عناوين كثيرة في هذا الباب، وتناولت تلك الدراسات العلمية القضايا اللغوية في القراءات، منها:

- أثر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، اهتم فيها بالجوانب الصوتية.

- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، وهي في اللهجات.

- الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، تناول فيها عدداً من القضايا اللغوية المختلف فيها بين القراء.

- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، محمود الصغير؛ اهتم فيها بالقضايا اللغوية التي تثيرها لقراءات الشاذة.
- التوجيه اللغوي للقراءات التي تفرّد بها أبو جعفر، يوسف العقيل، وهي في حقل هذه الدراسة، لكن في قراءة أبي جعفر.
- وقد أفدت في هذا البحث منها جميعا، كما أفدت من بحوث لغوية، أدرجتها في قائمة المراجع.

وتتطلب الدراسة جمع قراءة أبي عمرو المنفردة من كتب القراءات وكتب التفاسير، منها: السبعة في القراءات لابن مجاهد، والحجة في القراءات لابن خالويه، وحجة القراءات لابن زنجلة، والحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي، والإتحاف للدمياطي، وتفسير الطبري، وتفسير البحر المحيط لأبي حبان، والكشاف للزمخشري، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، وستكون بداية الطريق من معجم القراءات القرآنية للدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مختار عمر، فالمعجم موجّه للدارسين، ويوفر الوقت والجهد.

وستكون القراءة ضمن مادة الدراسة إذا نصّ على انفراد أبي عمرو بها مصدر أو أكثر.

وسأعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنها تقتضي هذا المنهج؛ بأن أرصد القراءات التي انفرد بها أبو عمرو بن العلاء كما وردت في كتب القراءات، ثم أدرس القضايا النحوية التي تثيرها مادة البحث، وتحليلها: بجمع آراء العلماء اللغويين في كتب القدماء والمعاصرين - ما أمكن - وإبداء الرأي فيها.

وقد ارتأيت أن أبدأ بحديث موجز عن أبي عمرو: حياته، وقراءته، ثم سأحدث عن القضايا التي تثيرها القراءة المنفردة لأبي عمرو في: الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر، والجملة الفعلية: الفعل والفاعل، والنائب عن الفاعل، وعدد من المنصوبات والتوابع، والإضافة، وقضايا حروف المعاني: (ما) الحجازية وإعمال (إن)، وفتح همزة (إن) وكسرها، وغيرها.

النتائج:

أحاول فيها أن استخلص آراء أبي عمرو اللغوية التي ستجيء متناثرة في فصول البحث في أثناء التحليل اللغوي للقضايا التي تثيرها قراءته المنفردة.

وأخيرا؛ فإن هذا البحث اجتهد، ولا يخلو من نقص، أو زلل؛ فإن أصبت فمن الله (تعالى)، وإن أخطأت فحسبي من ذلك أجر المجتهد، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

مرّ موضوع توجيه القضايا النحويّة في القراءات القرآنيّة بمراحل الدرس النحويّ جميعها، فأخذ من المعطيات السائدة في كل عصر، وقراءة أبي عمرو المنفردة تُثير قضايا نحويّة ولغويّة في أبواب متعددة، وسأبدأ بلمحة موجزة تعرّف بأبي عمرو؛ أشير فيها إلى ما يهم البحث.

أبو عمرو بن العلاء:

هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبدالله المازنيّ، واختلف في اسمه على واحد وعشرين قولاً؛ ذكرها صاحب بغية الوعاة⁽⁶⁾.

وأبو عمرو نحويّ مقرئ: أحد القراء السبعة المشهورين، والقراء السبعة⁽⁷⁾ هم: ابن عامر⁽⁸⁾، وابن كثير⁽⁹⁾، عاصم⁽¹⁰⁾، وأبو عمرو ابن العلاء⁽¹¹⁾، وحمزة⁽¹²⁾، ونافع⁽¹³⁾، والكسائي⁽¹⁴⁾.

وُلد أبو عمرو على الأرجح بمكة سنة سبعين للهجرة⁽¹⁵⁾، وظهرت لديه ميول مبكرة للعلم، "قال أبو عمرو: نظرت في العلم ولم أختن"⁽¹⁶⁾، وكشف سعيد بن جبير تلك الميول، فكان يحثّ أبا عمرو على الانضمام إلى مجالس الشيوخ، وترك مجالس الشباب⁽¹⁷⁾، وأفاد من ظروف عدم استقرار أسرته في تنمية تحصيله العلميّ، إذ أتيح له التزود بالمعرفة من مصادرهما الأساسيّة التي تنقلّ بينها؛ وهي: الأخذ عن أهل البادية، والأخذ عن الشيوخ والعلماء في الحواضر.

منزلته ومكانته:

جاء في بغية الوعاة: "قال أبو عبيد: أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات، والعربية، وأيام العرب والشعر"⁽¹⁸⁾، وقال يونس: "لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله في كلّ شيء؛ لكان ينبغي أن يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء كلّ في العربيّة، ولكن ليس من أحد إلا وأنت أخذ من قوله وتارك إلا النبي صلى الله عليه وسلم"⁽¹⁹⁾ وكانت له حلقة علميّة في مسجد البصرة الجامع، وفي مساجد محالّها، وكان له مجلس علمي في بيته في البصرة، وله مؤلفات، فقد أكثرها⁽²⁰⁾.

وأقبل الناس على قراءته: العلماء منهم والعامّة، وانتشرت قراءته في المائة التاسعة للهجرة حتى وصلت الشام والحجاز واليمن ومصر⁽²¹⁾.

راوي قراءة أبي عمرو⁽²²⁾:

روى قراءة أبي عمرو: أبو عمر الدوري⁽²³⁾، وأبو شعيب صالح بن زياد

السوسي⁽²⁴⁾؛ أخذاً قراءته عن طريق يحيى ابن المبارك اليزيدي⁽²⁵⁾.

وفاته:

عاش أبو عمرو بن العلاء أربعة وثمانين عاماً، وكانت وفاته في الكوفة، ورجح السيوطي أن تكون وفاته قد حدثت عام (154هـ)⁽²⁶⁾.

المستوى النحوي في قراءة أبي عمرو المنفردة:

تثير قراءة أبي عمرو المنفردة قضايا نحوية في الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والمنصوبات، والتوابع، وحروف المعاني، وغيرها، وسأعرض التوجيهات التي لا أرى فيها إفراطاً، أو إسرافاً - ما أمكن - لأصل إلى آراء أبي عمرو بن العلاء النحوية، وموجهاتها في قراءاته المنفردة.

باب المبتدأ:

انفرد أبو عمرو في قراءة قول الله تعالى: (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ)⁽²⁷⁾؛ قرأها أبو عمرو وحده (كُلُّه) بالرفع، والجمهور بالنصب⁽²⁸⁾، ويرى أبو حيان في توجيهها بالرفع أنها: مبتدأ، وأما النصب فهو على التوكيد، ويساوي أبو حيان بين القراءتين للتواتر؛ لأنَّ "الابتداء بكل وارد في لسان العرب"⁽²⁹⁾، يقول مكي القيسي: "وحسن أن يكون (كلّ) ابتداء، وهي مما يؤكد بها؛ لأنها أدخل في الأسماء منها في التأكيد؛ إذ تقع فاعلة، ومفعولة، ومجرورة كسائر الأسماء"⁽³⁰⁾. وجاء في الإتحاف "قأبو عمرو، وكذا يعقوب بالرفع على الابتداء ومتعلق لله خبره، والجملة خبر إن"⁽³¹⁾، ويثير قوله: "متعلق لله خبره" قضيتين خلافتين: الأولى: أن من الكوفيين من أجاز أن تكون شبه الجملة خبراً، ومنهم من منع ذلك، ورأي سيبويه⁽³²⁾، وجمهور النحويين البصريين أن الخبر محذوف تقديره: استقرّ أو كان⁽³³⁾، والقضية الثانية: أثر التقدير في النحو فقد طالب ابن مضاء القرطبي بإلغاء التقدير في نحو جملة: زيد في الدار؛ يقول: "فيزع النحويون أن قولنا: في (الدار) متعلق بمحذوف تقديره: زيد مستقر في الدار، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلا بد لها من عامل يعمل فيها؛ إن لم يكن ظاهراً كقولنا: زيد قائم في الدار، كان مضمراً كقولنا: زيد في الدار"⁽³⁴⁾، فابن مضاء يرى أن لا ضرورة لتقدير (قائم) أو (مستقر)؛ لأن جملة: زيد في الدار، ونحوها؛ كلام تام، مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في)، ولا حاجة لنا إلى غير ذلك⁽³⁵⁾. فوافق أبو عمرو في هذا الاختيار اللسان العربي.

باب الخبر:

ترد في قراءة أبي عمرو اختيارات يتحول فيها الحال، والنعت، والبدل إلى خبر بالقطع، وهي بهذا تُكوّن جملاً إسنادية حُذِفَ منها المبتدأ أحد ركنيها الأساسيين، منها:

1- قول الله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ)⁽³⁶⁾، قرأ أبو عمرو وحده برفع (العفو)⁽³⁷⁾، و قراءة الجمهور بالنصب: مفعول به لفعل مضمر تقديره: ينفقون هي جملة فعلية، وفي قراءة أبي عمرو: (العفو) خبر لمبتدأ محذوف تقديره المُنفَق، وهي جملة اسمية، فالإعراب اختلف لاختلاف التقدير.

و يبدو أنّ أبا عمرو اختار التعبير بالجملة الاسمية؛ لأنها غير مقيدة بالزمن، فالجواب بالجملة الاسمية - المُنفَقُ العفو - يكون في الحال والاستقبال، أمّا الجواب بالجملة الفعلية: ينفقون العفو، فمقيّد بزمن الفعل المضارع.

2- قول الله تعالى: (سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ)⁽³⁸⁾، وقد جاءت الآية الكريمة ثلاث مرات جواباً لأسئلة كريمة؛ الأول: قول الله تعالى: (قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ)، والثاني: قول الله تعالى: (قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ)، والثالث قول الله تعالى: (قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ)، قال ابن مجاهد: "اختلفوا في الاثنتين الأخيرتين، ولم يختلفوا في الأولى، فقرأ أبو عمرو (سيقولون: لله) في الأولى، و(سيقولون: الله... الله) بالالف في الأخيرتين، وقرأ الباقر الثلاثة: (لله... لله)⁽³⁹⁾، فانفرد أبو عمرو في قراءة الآيتين الأخيرتين.

وقال العكبري في الإملاء: "قول الله تعالى: (سيقولون: لله) الموضع الأول باللام في قراءة الجمهور، وهو جواب ما فيه اللام، وهو قول الله تعالى: (لمن الأرض) وهو مطابق للفظ والمعنى، وقرئ بغير لام حملاً على المعنى؛ لأنّ معنى (لمن الأرض) مَنْ رَبُّ الْأَرْضِ، فيكون الجواب: الله؛ أي: هو الله، وأمّا الموضعان الآخران فيقرآن بغير لام حملاً على اللفظ؛ وهو جواب قوله تعالى: (مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) و(مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ) باللام على المعنى؛ لأنّ المعنى في قوله تعالى: (مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ) لمن السموات⁽⁴⁰⁾، قال أبو حيان: "وقرأ عبدالله والحسن والجحدري ونصر بن عاصم وابن وثاب(41) وأبو الأشهب⁽⁴²⁾، وأبو عمرو من السبعة (سيقولون الله)؛ الثاني والثالث بلفظ الجلالة مرفوعاً، وكذا هو في مصاحف أهل الحرمين والكوفة والشام، وقرأ باقي السبعة (لله) فيها بلام الجر؛ فالقراءة الأولى فيها المطابقة لفظاً ومعنى، والثانية جاءت على المعنى⁽⁴³⁾.

فقراءة أبي عمرو (الله) في الأولى جاءت لمطابقة اللفظ والمعنى، وقراءة (الله) في الثانية والثالثة جاءتاً حملاً على اللفظ في قول العكبري، فاللفظ في هذا التركيب أولى عند أبي عمرو من المعنى.

3- قول الله تعالى: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)⁽⁴⁴⁾، قال أبو حيان: "وقرأ الجمهور: أمتكم بالرفع خبر (إِنَّ)، و(أمة واحدة) بالنصب على الحال، وقيل: بدل من هذه، وقرأ الحسن أمتكم بدل من (هذه)، وقرأ أيضاً هو وابن إسحاق والأشهب العقيلي⁽⁴⁵⁾ وأبو حيوة⁽⁴⁶⁾ وابن أبي عبيدة⁽⁴⁷⁾ والجعفي وهارون عن أبي عمرو والزعفراني⁽⁴⁸⁾ (أمتكم أمة واحدة) برفع الثلاثة على أن: أمتكم أمة واحدة خبران، أو أمة واحدة بدل من أمتكم؛ بدل نكرة من معرفة، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي أمة واحدة"⁽⁴⁹⁾، فقراءة الجمهور بنصب (أمة) على الحال، والحال تدل على هيئة منتقلة؛ أي: غير لازمة للمتصف بها، نحو: جاء زيد راكباً، فقد يأتي ماشياً، وقد تأتي الحال غير منتقلة؛ أي: لازمة للمتصف بها، نحو: دعوت الله سميعاً⁽⁵⁰⁾، وقراءة أبي عمرو بالرفع؛ فيها عدول عن الحال، أو قطعه، ورفع رتبته في التركيب إلى مسند، خبر بعد خبر. فأبو عمرو بهذه القراءة يجيز تعدد الخبر والمبتدأ واحد، وفي الخبر بعد الخبر زيادة تفيد توضيح الخبر الأول، وتقويته، ويختار أبو عمرو الجملة الخبرية؛ لأنها تجعل الخبر أقوى وأثبت⁽⁵¹⁾.

4- قول الله تعالى: (فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً * جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا)⁽⁵²⁾، قرأ أبو عمرو (جنات) بالرفع⁽⁵³⁾، و(جنات) في قراءة الجمهور بالجر "أعربت بدلاً من الجنة، وهو بدل كل من بعض، وفائدته أنها جنات كثيرة، لا واحدة"⁽⁵⁴⁾، فهي جنات كثيرة، أما رفعها في قراءة أبي عمرو فهو خبر مبتدأ محذوف⁽⁵⁵⁾، فقراءة (جنات) بالرفع شكلت جملة اسمية مع ضمير (إنه) في آخر الآية؛ تركيبها: (إنه جنات عدن)، فيميل أبو عمرو إلى اختيار القراءة التي تشكل جملة، بقطع البديل عن المبدل منه؛ لأن المعنى المؤدى في الجملة بعد الجملة "أذهب في معنى الثناء"⁽⁵⁶⁾.

باب الجملة الفعلية:

جاءت في قراءة أبي عمرو المنفردة اختيارات دارت حول الفعل في القرآن الكريم، منها:

1- قول الله تعالى: (يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ عَذُوكُمْ وَوَعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوى)⁽⁵⁷⁾، قرأها أبو عمرو وحده (ووعدناكم) بغير ألف في كل القرآن⁽⁵⁸⁾، قال ابن زنجلة: "حجته أن المواعدة

إنما تكون بين الأدميين، وأما الله (جلّ وعزّ) فإنه المنفرد بالوعد والوعد⁽⁵⁹⁾،
فالفعل وَعَدَ على وزن: فَعَلَ، يدل على حدث، هو الوَعْدُ، وصيغة: واعدَ على
وزن: فاعل⁽⁶⁰⁾، وهي تدل على المشاركة بين الفاعل والمفعول.

فالفارق بين القراءتين: أن الجملة في قراءة أبي عمرو تفيد الخبر بالوعد من
قبل الله تعالى لموسى عليه السلام، والجملة في قراءة الجمهور تفيد المشاركة في
المواعدة بين (الله تعالى) وموسى؛ فَمَنْ يقول: واعد زيداً محمداً، يجوز أن يقول:
واعد محمدٌ زيداً؛ لأن المواعدة حدثت من الاثنين، أمّا من يقول: وعد محمد زيداً،
فلا يجوز أن يقول: وعد زيد محمداً؛ لأنّ الوَعْد حصل من محمد، ولا احتمال
لحصوله من زيد، واختيار أبي عمرو (وعد) فيه تنزيه (الله تعالى) عن معنى
المشاركة الذي يحمله معنى المفاعلة⁽⁶¹⁾.

2- قول الله تعالى: (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ
وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ)⁽⁶²⁾، قال أبو حيان: "و قرأ الحسن وابن أبي إسحق وأبو
حيوة وابن محيصن (ويُهْلِكُ) من (هَلَكَ)، وبرفع الكاف، والحرث والنسل على
الفاعلية، وكذلك رواه حماد بن سلمة⁽⁶³⁾ عن ابن كثير، وعبد الوارث⁽⁶⁴⁾ عن
أبي عمرو، وحكى المهدوي⁽⁶⁵⁾ أنّ الذي رواه حماد عن ابن كثير إنما هو:
ويُهْلِكُ من أهلك؛ بضم الكاف، الحرث بالنصب"⁽⁶⁶⁾، فقراءة الجمهور (يُهْلِكُ)
فعل مضارع، مبني للفاعل من الفعل (أهْلَكَ) المزيد بالهمزة، تعدى إلى مفعوله
(الحرث) والمعطوف عليه (النسل)، وقراءة أبي عمرو تجعل الجملة فعلية
فعلها (يُهْلِكُ) من المجرد (هَلَكَ) مبني للفاعل، والفاعل هو (الحرث)
والمعطوف عليه (النسل)، ففاعل الهلاك مَنْ وقع عليه، نحو: مات الرجلُ،
وهو أسلوب مألوف في اللسان العربي.

فأبو عمرو يختار الفعل المجرد إذا أدى المعنى المطلوب.

3- قول الله تعالى: (وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِقُوا)⁽⁶⁷⁾، قال أبو الفتح: "ومن ذلك قراءة
الناس (خُلِقُوا) وقرأ (خَلَقُوا) بفتح الخاء واللام خفيفة، عكرمة، وزرّ بن حبيش⁽⁶⁸⁾
وعمر بن عبيد⁽⁶⁹⁾ ورويت عن أبي عمرو⁽⁷⁰⁾.

والفعل المجرد (خَلَفَ) متعد؛ يقال: "خَلَفَهُ، و خَلْفَهُ، وأخْلَفَهُ؛ أي جعله خلفه"⁽⁷¹⁾،
فقراءة الجمهور: (خُلِقُوا) جملة فعلية فعلها مبني للمفعول، والفعل مزيد بتضعيف
العين؛ وهو مما يجعل الفعل متعدياً إلى مفعولين، فيكون الفاعل في الفعل المجرد
مفعولاً به، وقراءة أبي عمرو (خُلِقُوا) جملة فعلية فعلها ثلاثي مجرد. وأرى أنّ أبا
عمرو اختار الفعل المجرد؛ لأن الفاعلين المشار إليهم بـ (واو الجماعة) هم الذين
فعلوا الفعل⁽⁷²⁾، ولم يكتفوا بالفعل كما يفهم من قراءة الجمهور: (خُلِقُوا).

4- قوله تعالى: (يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ) (73)، قرأ أبو عمرو وحده (نُفَخَ)⁽⁷⁴⁾، قال الطبري: "واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الأمصار (يوم يُنفخ في الصور) بالياء وضمها على ما لم يسم فاعله، بمعنى: يوم يأمر الله إسرأفيل فينفخ في الصور، وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ ذلك (يوم ننفخ في الصور) بالنون بمعنى: يوم ننفخ نحن في الصور، كان الذي دعاه إلى قراءة ذلك كذلك طلبه التوفيق بينه وبين قوله (ونحشر المجرمين)؛ إذ كان لا خلاف بين القراء في (نحشر) أنها بالنون"⁽⁷⁵⁾. قال الباء: "بنون العظمة مفتوحة مبنيا للفاعل مسندا للأمر به، والنافخ إسرأفيل، والباقون بالياء من تحت مضمومة وفتح الفاء بالبناء للمفعول ونائب الفاعل الجار والمجرور بعده"⁽⁷⁶⁾، فالفعل (يُنْفَخُ) في قراءة الجمهور مبني للمفعول، ونائب الفاعل يعود على إسرأفيل، وفي قراءة أبي عمرو (نُفَخَ) الفعل مبني للفاعل، وفاعله مشار إليه بنون العظمة (الله)، فأسند الفعل إلى الأمر به؛ وهو مما يضيف أهمية للفعل الذي يصور بدء يوم القيامة، فالمعنى وجّه اختيار أبي عمرو.

5- قوله الله تعالى: (وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَحِيصٍ)⁽⁷⁷⁾، الفعل (نَقَّبُوا) في قراءة الجمهور على وزن (فَعَلَّ) فعل ماض فاعله - واو - الجماعة المتصلة في آخره، وقرأه أبو عمرو بصيغة الأمر (نَقَّبُوا)، وجاء في تفسير الطبري: "وقرأ السلمي ويحيى بن معمر، فنقبوا بكسر القاف والتشديد على الأمر بالتهديد والوعيد؛ أي طوفوا البلاد وسيروا فيها فانظروا "هل من" الموت "محيص" ومهرب"⁽⁷⁸⁾، يقول أبو الفتح: "هذا أمر للحاضرين ثم لمن بعدهم"⁽⁷⁹⁾، فالجملة (نَقَّبُوا) في قراءة أبي عمرو مكونة من فعل أمر، وفاعله الضمير (الواو) المتصل به، وفي الجملة زيادة، هي شبه الجملة من الجار والمجرور، وتقيد تحديد مكان الفعل، وهو طلب (التنقيب) في البلاد، والفرق بين القراءتين أَنَّ الفعل الماضي (في الأصل) حدث وانتهى، وفعل الأمر: فعل طلبى، ينقذه المخاطبون في كل زمان ومكان بعد صدور الأمر.

باب الفاعل ونائبه:

جاءت في قراءة أبي عمرو اختيارات كان موضوعها الفاعل أو نائبه، منها:

1- قول الله تعالى: (أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)⁽⁸⁰⁾. قرأها أبو عمرو: (نرتع ويلعب)⁽⁸¹⁾، فالفاعل في قراءة الجمهور (يرتع ويلعب) ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على يوسف عليه السلام، وقراءة أبي عمرو جعلت فاعل فعل (نرتع) إخوة يوسف، وفاعل (يلعب) يوسف وحده⁽⁸²⁾، ويبدو أن قصة يوسف تتطلب هذه القراءة⁽⁸³⁾؛ فأخوة يوسف أكبر منه، وهم الذين

يقومون بأعمال رعاية المواشي دونه؛ إذ لم يكن مرافقا لهم قبل طلبهم من أبيهم المذكور في بداية الآية (أرسله معنا)، فأبو عمرو اختار الفاعل المناسب للسياق في هذه القراءة، باختيار حرف المضارعة المناسب لكل من الفعلين.

2- قول الله تعالى: (وَطَنَّ دَاوُودُ أَلَمَّا فَتَنَّهُ فَاِستَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ)⁽⁸⁴⁾، قال ابن مجاهد: (قرأ أبو عمرو في رواية علي بن نصر⁽⁸⁵⁾)، والخفاف⁽⁸⁶⁾ عنه: (فَتَنَّهُ) مخففة يعني الملكين، وقرأ الباقر، وجميع الرواة عن أبي عمرو (فَتَنَّهُ)، مشددة النون والتاء خفيفة⁽⁸⁷⁾، فالفاعل في: (فَتَنَّهُ): بتضعيف النون الضمير المتصل (نا)، والهاء مفعول به، والفاعل في: (فَتَنَّهُ): بتخفيف النون ألف الاثنين، وهما الملكان موضوع القصة في الآيات السابقة.

3- قول الله تعالى: (كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ)⁽⁸⁸⁾، قرأها أبو عمرو: (لَيُنْبَذَنَّ في الحطمة) فقراءة الجمهور (لَيُنْبَذَنَّ) النائب عن الفاعل: هو؛ أي الهمزة وفي قراءة أبي عمرو (لَيُنْبَذَنَّ) النائب عن الفاعل: ألف الاثنين؛ أي: هو وماله⁽⁸⁹⁾. فاختار أبو عمرو قراءة (لَيُنْبَذَنَّ) لما فيها من تأكيد على مصير (الهمزة) و(ماله)، ليؤكد في قراءته أن مصير جامع المال سيكون بسبب المال الذي جمعه، وهو حريص عليه، وسيكون مصيرهما معا إلى الحطمة؛ فجامع المال بهذا يتعذب في الدنيا والآخرة، فالمعنى قاد اختيار أبي عمرو بأن يكون النائب عن الفاعل ألف الاثنين.

4- قول الله تعالى: (وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ)⁽⁹⁰⁾، قرأ أبو عمرو وحده "وقد أخذ ميثاقكم، بضم الألف وكسر الخاء وضم القاف"⁽⁹¹⁾، قال العكبري: "وقد أخذ ميثاقكم بالفتح؛ أي: الله أو الرسول، وبالضم على ترك التسمية"⁽⁹²⁾، فالفعل (أخذ) مبني للمفعول، وميثاقكم نائب فاعل مرفوع، والفعل في قراءة الجمهور (أخذ) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو)، و(ميثاقكم) انتصبت على المفعولية⁽⁹³⁾، وأرى أن أبا عمرو اختار قراءة النائب عن الفاعل ليتناسب مع التأويل الذي لم يحدد الفاعل.

5- قول الله تعالى: (الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ)⁽⁹⁴⁾، قرأ أبو عمرو الفعل (أملئ) بالبناء للمفعول، قال العكبري: "ويقرأ (أملئ) على ما لم يسم فاعله وفيه وجهان: أحدهما القائم مقام الفاعل لهم، والثاني ضمير الشيطان"⁽⁹⁵⁾. وقراءة الجمهور (أملئ) بالبناء للفاعل، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على الشيطان، ويبدو أن أبا عمرو اختار قراءة البناء للمفعول؛ لأنها تجعل الفاعل مبهماً، فقد يكون الشيطان أو غيره، كما أوضح العكبري.

6- قول الله تعالى: (يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا)⁽⁹⁶⁾، قرأها أبو عمرو (و يُخْلُد) قال العكبري: "ويخلد: الجمهور على فتح الياء، ويقرأ بضمها، وفتح اللام على مالم يسم فاعله، وماضيه أخلد بمعنى خلد"⁽⁹⁷⁾. فنائب الفاعل هو الفاعل للفعول (يخلد). وأرى أن أبا عمرو مال إلى صيغة المبني للمفعول لموافقة المعطوف عليه، وهو (يُضَاعَف).

7- قول الله تعالى: (وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا)⁽⁹⁸⁾، قول الله تعالى: (قَدَّرُوهَا) قرأها أبو عمرو (قَدَّرُوهَا) مبنيًا للمفعول، وفي قراءة الجمهور (قَدَّرُوهَا) الضمير يعود على الملائكة "أو للطواف عليهم، أو للمُنعمين والتقدير: على قدر الأكف قاله الربيع"⁽⁹⁹⁾، أو على قدر الرّي، قاله مجاهد"⁽¹⁰⁰⁾.

وقراءة أبي عمرو بالمبني للمفعول تؤدي إلى قلب المعنى، قال أبو علي: "كَانَ اللفظ (قدروا عليها)، وفي المعنى قلب لأن حقيقة المعنى أن يقال: (قَدَّرَتْ عليهم) فهي مثل قوله: (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ)⁽¹⁰¹⁾، ومثل قول العرب: إذا طلعت الجوزاء ألقي العود على الحرباء"⁽¹⁰²⁾، والحقيقة أن (المفاتيح) هي التي تنقل على العصبة، و(الحرباء) هي التي تكون على العود، ورأي أبي حيان: أن العبارة فيها حذف مضاف إليه، واتساع في المجرور؛ أما المضاف إليه المحذوف: فعلى تقدير: "قَدَّرَ رِيْهِمْ منها تقديراً، فحذف (ريْهِم) المضاف إليه، فصار التعبير: قَدَّرُوا منها، ثم اتسع بحذف (من) فصارت (قَدَّرُوهَا)"⁽¹⁰³⁾. فأبو عمرو في هذا الاختيار كشف عن معرفة دقيقة بالموروث من لغة العرب، وأرى أن اختياره جاء ليؤدي المعنى الذي أوما إليه ابن مجاهد، وتوسع فيه أبو حيان؛ فالقوارير مقدر حجمها، فهي تكفي حاجة مستخدميها، لا تزيد ولا تنقص.

باب عمل اسم الفاعل:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا تحققت فيه شروط تذكرها كتب النحو⁽¹⁰⁴⁾؛ وقد جاءت في قراءة أبي عمرو قضايا لاسم الفاعل منها:

1- قول الله تعالى: (إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا)⁽¹⁰⁵⁾، قرأها أبو عمرو (منذر) بالتنوين⁽¹⁰⁶⁾، فقراءة الجمهور جعلت العلاقة بين اسم الفاعل (منذر) والاسم الموصول (مَنْ) الذي يليه علاقة إضافة، أمّا في قراءة أبي عمرو: فـ (منذر) بالتنوين: خبر، و(مَنْ) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل (منذر)، ومعنى الجملة: إِنَّمَا أَنتَ تنذر مَنْ يَخْشَاهَا، فجاء التركيب في قراءة أبي عمرو، بقطع المضاف عن المضاف إليه؛ جملة بعد جملة.

2- قول الله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا)⁽¹⁰⁷⁾، قرأها أبو عمرو: (جاعلُ الملائكة)⁽¹⁰⁸⁾، فاسم الفاعل (جاعل) في قراءة الجمهور نعت للفظ الجلالة (الله) المجرور باللام، وفي قراءة أبي عمرو (جاعل) بالرفع؛ كَوْنَتِ جملة بعد جملة، بقطع النعت عن منعوته، وتأهل (اسم الفاعل) للعمل لأنه في موقع الخبر لمبتدأ محذوف تقديره هو⁽¹⁰⁹⁾، وتقدير فعله: يجعل الملائكة رسلا: فالملائكة مفعول أول لاسم الفاعل: (جاعل)، و(رسلا): مفعول ثان لاسم الفاعل (جاعل).

3- قول الله تعالى: (الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)⁽¹¹⁰⁾، قرأها أبو عمرو: (الصلاة) بالنصب⁽¹¹¹⁾، فاسم الفاعل إذا كان على صيغة المثني، أو على صيغة جمع المذكر السالم فإن فيه ثلاثة أوجه: الأول: "إثبات النون والنصب نحو: مررت بالضاربين الغلام، والثاني: إسقاط النون والخفض نحو: مررت بالضاربي الغلام، والثالث: إسقاط النون والنصب نحو: الضاربي الغلام ... وأما حذف النون والنصب فلم يأت في القرآن، وأكثر ما جاء في الشعر قال:

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهَا وَكَفَّ⁽¹¹²⁾

وفي المحتسب "قال أبو الفتح: أراد المقيمين، فحذف النون تخفيفاً، لا لِعَاقِبِهَا الإضافة، وشبه ذلك بالذَّيْنِ وَالَّذِينَ في قوله:

فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ يَفْلَجُ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ⁽¹¹³⁾

حذف النون من الذين تخفيفاً لطول الاسم، فأما الإضافة فساقطة هنا⁽¹¹⁴⁾.

فابن جني يعدُّ القراءة: بنصب (الصلاة) حالة صوتية وليست نحوية، أما نصب (الصلاة) باسم الفاعل (مقيم) فاسم الفاعل (المقيم) عمل عمل فعله، فنصب مفعولاً به على الرغم من حذف النون من اسم الفاعل المقيمين. وقد ورد نظيره في الشعر، ويبدو أنَّ رواية أبي عمرو للتراث القديم مَكْنُئُهُ من اختيار هذه القراءة.

باب المفعول:

هو "كُلَّ اسم تعدى إليه فعل"⁽¹¹⁵⁾، فالمفعول به يقع بعد فعل متعدي إلى مفعول واحد نحو: ضربت زيدا، أو مفعولين نحو: علمت الخير صحيحاً، أو ثلاثة مفاعيل نحو: أعلمني الرجل الخبر صحيحاً، وقد يتعدى الفعل بوساطة حرف جر نحو: ذهبْتُ إلى السوق، وقد يحذف حرف الجر فيتعدى الفعل إلى مفعوله نحو: مررت زيدا، الفعل اتسع ليأخذ مفعولاً به⁽¹¹⁶⁾، وقد يحذف المفعول به إذا اكتفى المتكلم

بالمعنى نحو: استيقظت مبكراً فقرأت وكتبت، وقد يتقدم الفعل للاختصاص نحو: الرسالة قرأت⁽¹¹⁷⁾، ونظراً لتعدد وجوه الإعراب وتداخلها في أبواب المفاعيل عامة؛ فإنَّ القارئ سيجد تحليلاً مكروراً لعدد من الآيات، وفقاً لتعدد آراء المفسرين والنحويين القدماء فيها.

وترد في قراءة أبي عمرو المنفردة قضايا للمفعول منها:

1- قول الله تعالى: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)⁽¹¹⁸⁾، قرأ الجمهور (شهر) بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وقرأها أبو عمرو: (شهر) بالنصب، واختلف في عامل النصب؛ يرى الطبري أنَّ النصب على المفعولية لفعل الصلة تقديره: أنَّ تصوموا شهرَ رمضان⁽¹¹⁹⁾، أو النصب على الظرفية، وأجاز الزمخشري البديل، أو النصب على المفعولية، تقديره: صوموا شهر رمضان⁽¹²⁰⁾، ولم يُجز أبو حيان نصبه على أنه مفعول (أنَّ تصوموا)؛ "لأنَّ تصوموا صلة، وقد فصلت بين معمول الصلة وبينها بالخبر الذي هو (خير)؛ لأنَّ (تصوموا) في موضع مبتدأ"⁽¹²¹⁾.

يتضح من هذه الآراء⁽¹²²⁾ أثر نظرية العامل في التفكير النحوي، التي أوجبت على النحويين تقدير العامل في التراكيب المبنية على الحذف، وكلُّ يذهب في تقدير المحذوف كما يرى، دونما ضابط؛ ففي نصب (شهر) اختلفوا في تقدير العامل في أنَّ يكون المصدر المؤول (من أنَّ تصوموا)، أو أنَّ لا يكون له علاقة به، وهي اختلافات في التفسير لا علاقة للنحو بها، أمَّا الرفع في قراءة الجمهور فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف "تقديره هي شهر، يعني الأيام المحدودات فعلى هذا يكون (الذي أنزل) نعتاً للشهر أو لرمضان، والثاني هو مبتدأ"، ثم: في الخبر وجهان أحدهما الذي أنزل والثاني، أنَّ الذي أنزل صفة، والخبر هو الجملة التي هي قوله (فَمَنْ شَهِدَ)⁽¹²³⁾، ويرى صلاح الدين حسن أنَّ أبا عمرو "هو مَنْ استخدم نظرية تقدير المحذوف، وتعليل الحركة"⁽¹²⁴⁾. ويبدو أنَّ أبا عمرو اختار نصب (شهر) ليربط الجملة بالمصدر المؤول في السياق المتقدم ليؤكد الحدث.

2- قول الله تعالى: (فَنَصِفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ)⁽¹²⁵⁾، قرأها أبو عمرو (نصف) بالنصب، قال أبو حيان: "وقرأت فرقة فنصف بفتح الفاء؛ أي: فادفوا نصف ما فرضتم"⁽¹²⁶⁾، فجاءت قراءة أبي عمرو بالنصب بفعل مُقَرَّر.

3- قول الله تعالى: (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا)⁽¹²⁷⁾، قرأها أبو عمرو: (سورة) بالنصب، قال الطبري: "يعني بقوله تعالى ذِكْرُهُ "سورة أنزلناها" وهذه السورة أنزلناها، وإِثْمًا قلنا معنى ذلك كذلك؛ لأنَّ العرب لا تكاد تبتدئ بالانكرات قبل أخبارها إذا لم تكن جواباً"⁽¹²⁸⁾، وقال العكبري: "وَفَرَى بالنصب على تقدير: أنزلنا

سورة"، ويقول: "يجوز النصب على التقدير: اذكر سورة⁽¹²⁹⁾. وقول الطبري بأن العرب لا تبدأ بكرة يعضد قراءة أبي عمرو بالنصب.

و يتضح مدى تأثير نظرية العامل النحوي في توجيه هذه القراءة أيضاً؛ إذ يتطلب التوجيه تقدير محذوف، والأحرى أن يكون نصب (سورة) مفعولاً به للفعل (أنزلناها) بغير تقدير على رأي الكوفيين⁽¹³⁰⁾، وابن مضاء القرطبي⁽¹³¹⁾.

باب الإغراء والتحضيض:

يُعدّ النصب على الاختصاص، والنصب على المدح، أو على الذم؛ من مواضع إضمار عامل النصب قياساً، "ويكون على طريقة النداء"⁽¹³²⁾، وللتقدير أثر واضح في هذا الباب؛ إذ يتغير الإعراب بتغير تقدير المحذوف.

وتثير قراءة أبي عمرو المنفردة قضايا في باب الإغراء والتحضيض منها:

1- قول الله تعالى: (سورة أنزلناها)⁽¹³³⁾، قرأها أبو عمرو (سورة) بالنصب، وحملها ابن جني "على معنى التحضيض؛ أي اقرأوا سورة أو تأملوا وتدبروا سورة أنزلناها"⁽¹³⁴⁾ وتثير هذه القراءة آراء النحويين في الاشتغال أو التحضيض أو الإغراء، وهي أبواب تثقل الدرس النحوي، ويكفي النحوي هنا أن يقول: نصبت (سورة) لأنها وقعت مفعولاً به للفعل (أنزلناها)، وعلى هذا: الكوفيون⁽¹³⁵⁾، وقد طالب ابن مضاء بإلغاء باب الاشتغال⁽¹³⁶⁾، فمال أبو عمرو إلى القراءة بالنصب ليحقق المعنى الذي يريده وهو: حضّ المخاطبين على قراءة السورة.

2- قول الله تعالى: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)⁽¹³⁷⁾، قرأها أبو عمرو (شهر) بالنصب⁽¹³⁸⁾، وقال ابن عطية: "وهي على الإغراء"⁽¹³⁹⁾، قال أبوحيان: "أن يكون منصوباً على الإغراء تقديره: الزموا شهر رمضان ... ورُدّ لأنه لم يتقدم للشهر ذكر"⁽¹⁴⁰⁾، فالتقدير جعل لكل وجه إعرابي حجته، وفقاً للمذهب الاعتقادي لصاحبه⁽¹⁴¹⁾، وهي آراء لها حجج، تستمد شرعيتهما من الدرس النحوي.

باب إعراب الجمل:

الجمل التي لها محل من الإعراب هي: التي تحل محل المفرد؛ وهي سبع⁽¹⁴²⁾:
الجملة الأولى الواقعة خبراً، نحو: زيد أكرمته، والجملة الثانية: الواقعة حالاً، نحو: (قالوا أنؤمن لك وتبّعك الأرثلون)⁽¹⁴³⁾، والجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً نحو قول الله تعالى: (قال إني عبدُ الله)⁽¹⁴⁴⁾، والجملة الرابعة: الواقعة في محل جر بالإضافة، نحو قول الله تعالى: (وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ)⁽¹⁴⁵⁾، والجملة الخامسة: الواقعة جملة جواب لشرط جازم المقترنه بإفاء، أو إذا نحو قول الله تعالى: (مَنْ

يُضِلُّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ⁽¹⁴⁶⁾، وقول الله تعالى: (وَأَنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)⁽¹⁴⁷⁾، والجمله السادسة: الجمله التابعة للمفرد، فتكون نعنا لنكرة: نحو قوله تعالى: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا)⁽¹⁴⁸⁾، أو حال نحو: (جاء يسعى)، والجمله السابعة: الجمله المعطوفة على الجمله التي لها محل من الإعراب، نحو قول الله تعالى: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا)⁽¹⁴⁹⁾. عطف جمله: (تزكئهم) على جمله (تطهرهم)⁽¹⁵⁰⁾.

وقد أثارَت قراءة أبى عمرو المنفردة قضايا فى باب إعراب الجمل، منها:

1- قول الله تعالى: (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا)⁽¹⁵¹⁾، قرأها أبو عمرو: (سورة أنزلناها)⁽¹⁵²⁾، فجمله: (أنزلناها) إما أن تكون فى محل رفع خبر، أو صفة، والخبر محذوف تقديره: فيما أوحينا إليك، وقراءة أبى عمرو بالنصب جعلت إعراب جمله (أنزلناها) صفة.

2- قول الله تعالى: (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ)⁽¹⁵³⁾، قرأها أبو عمرو (كله) بالرفع⁽¹⁵⁴⁾، فتشكلت بمقتضى القراءة جمله اسمية (كله لله) فى محل رفع خبر (إن).

3- قول الله تعالى: (وَيَهْئِلِكَ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ)⁽¹⁵⁵⁾، قرأها أبو عمرو: (ويهلك الحرث والنسل)⁽¹⁵⁶⁾، وهي فى قراءة الجمهور معطوفة على جمله (ليفسد)، وفى قراءة أبى عمرو جمله مستأنفة.

4- قول الله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ)⁽¹⁵⁷⁾؛ قرأها أبو عمرو: (العفو) بالرفع⁽¹⁵⁸⁾، ففي قراءة الجمهور: جمله (العفو) جمله فعلية فى محل نصب مفعول به بفعل محذوف، و فى قراءة أبى عمرو (العفو) بالرفع تتحول إلى جمله اسمية فى محل نصب مفعول به للفعل: قل.

5- قول الله تعالى: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ)⁽¹⁵⁹⁾، قرأها أبو عمرو (ويقول) بنصب الفعل، وقرأها بالرفع⁽¹⁶⁰⁾، يقول الزمخشري: "وقرى بالنصب عطفًا على (أن يأتي) وبالرفع على أنه كلام مبتدأ"⁽¹⁶¹⁾، فاختر أبو عمرو العطف ليربط الفعل (يقول) بالفعل (يأتي)، يؤكد قول أبى حيان: "والظاهر أن هذا القول هو صادر من المؤمنين عند رؤية الفتح"⁽¹⁶²⁾.

6- قول الله تعالى: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ)⁽¹⁶³⁾، قرأ أبو عمرو (ويعلم) بالرفع⁽¹⁶⁴⁾، يقول الزمخشري: "نصب بإضمار: أن والواو، بمعنى الجمع، كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وقرأ الحسن بالجزم على العطف، وروى عبد الوارث عن أبى عمرو (ويعلم)

بالرفع؛ على أنّ الواو للحال، كأنّه قيل: ولمّا تُجاهدوا وأنتم صابرون⁽¹⁶⁵⁾. ويرى الخازرنجي⁽¹⁶⁶⁾ أنّ: الواو للتعليل، ويرى ابن هشام أنّ: الواو للمعية⁽¹⁶⁷⁾، فالاجتهاد في تفسير الآية جعل الواو إمّا (واو) الحال فلا تعمل في الفعل الذي يليها، وإمّا تجعل الجملة الفعلية كلها في محل نصب حال، وإمّا (واو) المعية، وإمّا (واو) التعليل فينصب الفعل المضارع. وتثير هذه القراءة آراء النحويين في الحرف المختص في العربية؛ فيرى الكوفيون أنّ الأدوات العاملة هي التي تعمل فيما يليها من أفعال أو أسماء، ويرى البصريون أنّ الحرف العامل إذا كان مختصاً بحروف الجر والجزم، فإنّه يعمل في الذي يليه، وإذا لم يكن مختصاً فإنّه لا يعمل، وإذا تأثر ما يليه فلا بدّ من تقدير عامل محذوف. ويرى علي الهروط " أنّ نظرية الحرف المختص لم تكن نظرية مطّردة في كثير من المسائل النحوية"⁽¹⁶⁸⁾.

باب الإضافة:

الإضافة: "إضافة بمعنى اللام، نحو: غلام زيد؛ أي: غلام لزيد، وإضافة بمعنى من، نحو: ثوبٌ خزٌّ؛ أي ثوب من خز" ⁽¹⁶⁹⁾، وجاء في المعجم الوسيط " الإضافة عند النحاة: ربط اسمين أحدهما بالآخر على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً"⁽¹⁷⁰⁾، ويحذف التنوين من المضاف؛ لأنّ الإضافة للدلالة على الاتصال، كما تحذف (نون) التنثية أو (نون) الجمع، فتقول: هذان غلاما زيد، وهؤلاء بنوه⁽¹⁷¹⁾، ويجوز القطع عن الإضافة في التي بمعنى (من) أنّ تُفصل بالتنوين: هذا ثوبٌ خزٌّ فيكون "خزٌّ" نعنا للثوب⁽¹⁷²⁾.

وتثير قراءة أبي عمرو المنفردة قضايا في الإضافة، والقطع عن الإضافة منها:

1- قول الله تعالى: (فَاعْرَضُوا فَارْشَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرَمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَى أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ)⁽¹⁷³⁾، قرأها أبو عمرو بالإضافة، وله في (أكل) قراءتان الأولى: (أكل) بضم الكاف، والأخرى: (أكل) بتسكين الكاف، يقول ابن مجاهد: "قرأ أبو عمرو وحده: (أكل خمط) مضافاً، والباقون نوتوا: (أكل خمط)، وخفف الكاف في (أكل) نافع وابن كثير، وثقل الباقيون إلا ما روى عباس عن أبي عمرو: (أكل خمط) (خفيفاً)⁽¹⁷⁴⁾، قال البتاء: "واختلف في: (أكل) فنافع وابن كثير بسكون الكاف، وبالتنوين على قطع الإضافة، وجعله عطف بيان على مذهب الكوفيين القائلين بجواز عطف البيان في النكرة من النكرة، والبصريون يشترطون التعريف بهما. وافقهما ابن محيصن، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمره والكسائي وأبو جعفر وخلف بضم الكاف مع التنوين أيضاً، وافقهم الأعمش، وقرأ أبو عمرو ويعقوب بضم الكاف من غير تنوين على إضافته إلى (خمط) من إضافة الشيء إلى جنسه: كثوب خز؛ أي: ثمر خمط، وافقهما اليزيدي

والحسن، والأكل: الثمر المأكول، والخمط: شجر الأراك، وكلّ شجر مرّ، والأثل: الطرفاء⁽¹⁷⁵⁾ قال أبو علي: "الأكل مصدر، أكلت أكلاً وأكلة فأما: الأكل فهو: المأكول، يدل على ذلك قول الله تعالى: (تؤتي أكلها كل حين)⁽¹⁷⁶⁾ إنّما هو ما يؤكل منها"⁽¹⁷⁷⁾.

فأبو عمرو في هذه القراءة يجيز مجيء عطف البيان نكرة من نكرة على رأي الكوفيين، فخالف البصريين، وهو بصري، وهذه المخالفة تعضد الرأي الذي ذهب إليه إبراهيم السامرائي في قوله: "لقد بدا لي أنّ الاختلاف بين البصريين والكوفيين كالاختلاف بين بصري وبصري، وكوفي وكوفي في بعض الأحيان"⁽¹⁷⁸⁾.

2- قول الله تعالى: (كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُنْكَبِّرٍ جَبَّارٍ)⁽¹⁷⁹⁾، قرأها أبو عمرو: (على كل قلب متكبر) بتنوين (قلب)، وقرأ الباقر: (على كل قلب متكبر) مضافاً⁽¹⁸⁰⁾ فقراءة أبي عمرو كما يرى صاحب الإتحاف بقطع كلمة (قلب) عن الإضافة، وجعل التكبر والجبروت صفتيه؛ إذ هو منبعها، وقراءة الجمهور بغير تنوين "بإضافة قلب إلى ما بعده؛ أي: كل قلب على كل شخص متكبر"⁽¹⁸¹⁾.

فالواضح من اختيار أبي عمرو النفاذ إلى مدلول اللغة بترك الإضافة التي تعني أنّ "المضاف يتخصص بالمضاف إليه"⁽¹⁸²⁾، واعتماد النعت الذي يكمل منعوته⁽¹⁸³⁾، ويحرره من التبعية الدلالية، ليتقبل المنعوت آية صفة أخرى، فيقال: كتبت على ورقة فارغة، فيحتمل أن تكون قديمة أو جديدة أو ملونة، أما قول: كتبت على ورقة نقد، فإنّ المضاف إليه حدّد معنى المضاف، وفي الآية: فإنّ القراءة تجعل الآية تحتل قلب المتكبر، وقلب الجبار، والقراءة بالإضافة تجعل القلب المقصود هو: قلب كل متكبر⁽¹⁸⁴⁾، فاختر أبو عمرو النعت لتوسيع المعنى.

3- في قول الله تعالى: (إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا)⁽¹⁸⁵⁾، فقراءة الجمهور دون تنوين، وقراءة أبي عمرو: بالتنوين؛ قال ابن مجاهد: "قال عباس: سألت أبا عمرو، فقرأ: (إنّما أنت منذرٌ من) منونا"، وروى غير عباس عن أبي عمرو (منذرٌ من) غير منون، وقرأ الباقر (منذرٌ من) بغير تنوين⁽¹⁸⁶⁾.

والفرق التركيبي بين القراءتين: أنّ قراءة الجمهور بإضافة (من) الاسم الموصول إلى (منذر)؛ لأن (منذر) عُرِّيت من التنوين للإضافة، وأمّا قراءة أبي عمرو فعلى قطع الإضافة، فعمل (اسم الفاعل: منذر) عمل فعله المضارع، فالاسم الموصول في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل.

4- قول الله تعالى: (وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بَايَةٌ مِنْ رَبِّهِ أَوْلَمَ نَأْتِيهِمْ بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى)⁽¹⁸⁷⁾، قال أبو حيان: "وقرأ الجمهور بإضافة بيينة إلى (ما) وفرقة

منهم أبو زيد عن أبي عمرو بالتثوين وما: بدل⁽¹⁸⁸⁾. فقراءة الجمهور بإضافة (ما) إلى بنية لأنَّ (بينة) عريت من التثوين، أمّا قراءة أبي عمرو (بالتثوين)، فقطعت الإضافة، وجعلت (ما) في التركيب للبدل.

باب العطف:

يكون العطف بأن: يتوسط الحرف بين الاسمين فيشركهما في إعراب واحد؛ نحو: جاءني زيد وعمرو، فالعطف إشراك لاسمين في حكم إعرابي واحد بوساطة حرف العطف، وهو عطف النسق، وعطف البيان "هو التابع الجامد والمُتَّبِعُ للصفة في إيضاح متبوعه، وعدم استقلاله"⁽¹⁸⁹⁾، نحو: (يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)⁽¹⁹⁰⁾، (قول الله تعالى: (زيتونة) عطف بيان لـ (شجرة)، ويتوسط حرف العطف بين الفعلين فيعطف الثاني على الأول نحو: صام وصلى.

ويُثير العطف موضوعات عدة، منها: العطف على المحل أو اللفظ⁽¹⁹¹⁾، وعلى المعنى⁽¹⁹²⁾، كما يُثير قضية عطف الاسم الظاهر على الضمير⁽¹⁹³⁾، وقد تكون أداة العطف للاستئناف⁽¹⁹⁴⁾.

وهذه الموضوعات وغيرها ممثلة في قراءة أبي عمرو المنفردة، ومنها:

1- قول الله تعالى: (فَنَزَلَ مِنْ حَمِيمٍ * وَتَصَلِّيَهُ جَحِيمٍ)⁽¹⁹⁵⁾، قرأ أبو عمرو (وتصلية) بالكسر، بالعطف على (حميم)، وقراءة الجمهور بالعطف على (نزل)⁽¹⁹⁶⁾، فقراءة الجمهور بعطف المصدر (تصلية) على مصدر (نزل) فاختيار أبي عمرو جاء للمعنى.

2- قول الله تعالى: (هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَجَلَّةً)⁽¹⁹⁷⁾، قال أبو حيان: "قرأ الجعفي عن أبي عمرو (و الهدي) بالجر، معطوفاً على المسجد الحرام؛ أي: وعن نحر الهدي"⁽¹⁹⁸⁾، فاختيار أبي عمرو جاء للمعنى.

3- قول الله تعالى: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)⁽¹⁹⁹⁾، قرأ أبو عمرو (وشركاؤكم) بالرفع⁽²⁰⁰⁾، وتوجيهه بعطف الاسم (شركاء) على الضمير المرفوع (وا) المتصل بالفعل (أجمع)، قال الفراء: "وقد قرأها (وشركاؤكم) بالرفع، وإِثْمًا الشركاء ههنا آلهتهم، كأنه قال: أجمعوا أمركم أنتم وشركاؤكم، ولست أشتبهه، لخلافه للكتاب؛ لأن المعنى فيه ضعيف؛ لأن الآلهة لا تعمل ولا تجمع"⁽²⁰¹⁾، وأجاز عطف الاسم الظاهر على الضمير ابنُ جني في المحتسب للفصل بـ (أمركم)⁽²⁰²⁾. فيرى أبو عمرو في هذا الاختيار جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير.

4- قول الله تعالى: (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)⁽²⁰³⁾، قرأ أبو عمرو (البحر) بالنصب معطوفاً على اسم (أَنْ)، قال الفراء: "ولو نصبته كان صواباً"⁽²⁰⁴⁾، وقال الزمخشري: "وبالرفع عطفاً على محل أَنْ ومعمولها... أو على الابتداء، والواو للحال"⁽²⁰⁵⁾. فيرى أبو عمرو أَنْ (الواو) للعطف، فعطف (البحر) على اسم إن، وهو الاسم الموصول (ما)، فقراءة أبي عمرو بالعطف على اسم إن جاءت على الأصل.

5- قول الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)⁽²⁰⁶⁾، قرأها أبو عمرو: (وملائكته) بالرفع عطفاً على موضع اسم إن، وذكر النحاس رأي علي بن سليمان⁽²⁰⁷⁾ يقول: "التقدير في الآية: إِنَّ اللَّهَ (جَلَّ وَعَزَّ) يصلي على النبي، وملائكته يصلون على النبي" صلى الله عليه وسلم، ثم خذفت من الأول لدلالة الثاني. والذي قاله حسن. ولقد قال بعض أهل النظر في قراءة مَنْ قرأ: إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ، بالنصب مثال ما قال علي بن سليمان في الرفع؛ قال: لَأَنْ يصلون إثمًا هو للملائكة خاصة؛ لأنه لا يجوز أَنْ يجتمع ضمير لغير الله (جَلَّ وَعَزَّ) مع الله إجلالاً له وتعظيماً"⁽²⁰⁸⁾، وجاء في مجالس العلماء أَنْ: أمير البصرة قرأها بالرفع و"استحيا أَنْ يرجع، ثم أرسل إلى النحويين، فقال: احتالوا لي، فقالوا: عطف (وملائكته) على موضع الله، وموضعه رفع، فأجازهم، ولم تزل قراءته حتى مات، وكره أَنْ يرجع عنها، فيقال: لحن الأمير"⁽²⁰⁹⁾، والأرجح أَنْ القراءة (بالرفع) جاءت تنزيهاً (لله) تعالى؛ لَأَنْ العطف يعني المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه.

6- قول الله تعالى: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهْلَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَاصْبِرُوا خَاسِرِينَ)⁽²¹⁰⁾، قال مكي القيسي: "وكلهم رفع الفعل [يقول] إلا أبا عمرو فإنه نصبه"⁽²¹¹⁾، وجاء في الكشف: "وقرئ بالنصب عطفاً على (إن يأتي)"⁽²¹²⁾، وبالرفع على أنه كلام مبتدأ"⁽²¹³⁾، فالقراءة بالرفع على الاستئناف، وبالنصب عطفاً على (أن يأتي)، فأبو عمرو مال إلى العطف ليربط بين الفعلين في السياق.

7- قول الله تعالى: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ)⁽²¹⁴⁾ قرأ أبو عمرو (الخوف) بالنصب عطفها على لباس؛ أي: أذاقها لباس الجوع وأذاقها الخوف، وقراءة الجمهور بالجر عطفها على الجوع⁽²¹⁵⁾؛ أي أذاقها لباس الجوع ولباس الخوف، وجاء عدول أبي عمرو عن الجر إلى العطف، ليقوّي المعنى بالفعل (أذاق) بظهور عمله بالعطف.

8- قول الله تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَالنَّارُ لَهُ الْحَدِيدُ)⁽²¹⁶⁾، قرأها أبو عمرو بن العلاء (والطير) بالرفع في رواية عبد الوارث عنه⁽²¹⁷⁾، وقراءة الجمهور بالنصب، قال أبو حيان: "وقرئ (والطير) بالنصب عطفًا على موضع (يا جبال)، وبالرفع عطفًا على لفظ يا جبال"⁽²¹⁸⁾. ويبدو أنَّ قراءة الجمهور فرقت بين المنادى النكرة المقصودة (جبال) الذي حقه البناء على الضم، ونداء المعرفة (الطير)، فجاء منصوبًا على أصل باب النداء. وأجاز أبو عمرو عطف المعرفة بآل (الطير) على المنادى النكرة المقصودة (يا جبال).

9- قول الله تعالى: (قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَبْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ* وَيَذْهَبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)⁽²¹⁹⁾، قال ابن جني: "ورويت عن أبي عمرو: (ويتوب الله) بالنصب، قال أبو الفتح: إذا نصب فالتوبة داخلة في جواب الشرط معنى، وإذا رفع كقراءة الجماعة... فهو استئناف... والوجه قراءة الجماعة على الاستئناف"⁽²²⁰⁾، قال العكبري: "وقرئ بالنصب على إضمار أن"⁽²²¹⁾، فالواو في قراءة أبي عمرو للعطف، وفي قراءة الجمهور للاستئناف، فالمعنى قاد اختيار أبي عمرو إلى إدخال (يتوب الله) في جواب الطلب على المعنى؛ المفهوم من فعل الأمر (قاتلوهم)، والنصب بأن المضمرة.

10- قول الله تعالى: (إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبَخَّلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ)⁽²²²⁾، قرأها أبو عمرو: (ويخرج) مرفوعة الجيم، قال أبو الفتح: "هو على القطع تقديره: (إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبَخَّلُوا) ثم تَمَّ الكلام هنا، ثم استأنف فقال: "وهو (يخرج أضغانكم) على كل حال؛ أي: هذا مما يصح منه، فاحذروه أَنْ يَتَمَّ منه عليكم، فهو راجع بالمعنى إلى معنى الجزم"⁽²²³⁾، فالواو جعلها ابن جني للاستئناف، وقدر محذوفًا قبل الفعل (يخرج)، تقديره: وهو يخرج، فصارت الجملة اسمية، ثم عقب بآئته لا يُخرجها عن معنى الجزم، ويبدو أنَّ المعنى يتطلب عدم الربط بين الجملتين؛ جملة الشرط وجملة (يخرج أضغانكم)، وأن تكون الواو للاستئناف على قراءة أبي عمرو.

11- قول الله تعالى: (رَبِّ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأُصَدِّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ)⁽²²⁴⁾، قرأها أبو عمرو: (وأكون) بإثبات الواو، والجمهور بجزم النون وحذف الواو⁽²²⁵⁾؛ قال البتاء: "فأبى عمرو بالواو بعد الكاف، ونصب النون عطفًا على فأصدق المنصوب بأن بعد جواب التمني، وهو لولا أخرتني"⁽²²⁶⁾، فأبى عمرو أثر عطف (أكون) على (أصدق) الواقعة منصوبة في جواب (لولا)

التي تفيد التمني، فالعطف على اللفظ أولى عند أبى عمرو من العطف على الموضوع في هذه الآية.

باب البَدَل:

البَدَل "هو: التابع المقصود بالنسبة، بلا واسطة"⁽²²⁷⁾، وهو على أربعة أقسام: بدل الكل من الكل نحو: جاء أخوك زيد. وبدل البعض من الكل نحو: قرأت الكتاب نصفه. والثالث بدل الاشتمال، نحو: أعجبني زيد خلقه، والرابع بدل الإضراب نحو: جاء محمدٌ زيدٌ؛ فالمقصود جاء زيدٌ، ويبدل الفعل من الفعل، نحو: مَنْ يَجْتَهِدْ يَفْزُ، يأخذُ جائزةً، فجملة يأخذُ في محل جزم؛ لأنها بدل من يَفْزُ إذا كان المتكلم يريد قول: يَفْزُ، ويبدل الاسم الظاهر من الضمير الغائب نحو: زرتَه خالدًا، والاسم الظاهر يبدل من الضمير الحاضر إذا أفاد الإحاطة، نحو قوله تعالى: (تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا) فالاسم (أولنا) بدل من (نا) الضمير المجرور باللام، ويمتنع البَدَل، نحو: رأيتك زيدا؛ أي: الاسم الظاهر (زيد) من الضمير المخاطب (الكاف) المتصل بالفعل رأيت⁽²²⁸⁾.

وجاءت قضايا للبَدَل في قراءة أبى عمرو المنفردة، منها:

1- قول الله تعالى: (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)⁽²²⁹⁾، وجاء في المحتسب: "ومن ذلك قراءة الحسن وابن أبى إسحاق والأشهب ورُويت عن أبى عمرو: (أمتكم أمة واحدة)، قال أبو الفتح: تكون (أمة واحدة) بدلا من أمتكم. كقولك زيد أخوك رجل صالح حتى كأنه قال: أخوك رجل صالح"⁽²³⁰⁾. فأمة بدل من أمتكم وجاز إبدال النكرة (أمة) من المعرفة (أمتكم) لأنها جاءت موصوفة (بواحدة)⁽²³¹⁾، فالجملة: إن هذه أمتكم معادلة لجملة: هذه أمة واحد. فيجيز أبو عمرو بدل (أمة) النكرة من (أمتكم) المعرفة بالإضافة.

2- قول الله تعالى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ بَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ)⁽²³²⁾، قرأها أبو عمرو: (شهر) بالنصب، ذكر الزمخشري في الكشاف: "وقرئ بالنصب على صوموا شهر رمضان أو على الإبدال من (أياما معدودات)⁽²³³⁾، ويرى أبو حيان نصب شهر "على إضمار فعل تقديره: صوموا شهر رمضان، وجوزوا فيه أن يكون بدلا من قوله: (أياما معدودات) قاله الأخفش⁽²³⁴⁾ والرماني⁽²³⁵⁾، وفيه بُعد لكثرة الفصل"⁽²³⁶⁾ فأجاز أبو عمرو البَدَل على الرغم من كثرة الفصل.

3- قول الله تعالى: (وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ)⁽²³⁷⁾، قرأ أبو عمرو (ظنّه) بالرفع، ووجهها أبو حيان بأن (ظن) بدل اشتمال من (إبليس)، والهاء في (ظنه) تعود على المبدل منه وهو (إبليس)⁽²³⁸⁾.

و أصل الجملة من الناحية التركيبية: صدق ظنُّ إبليس عليهم، ثم جرى تغيير الترتيب؛ بتقديم الجار والمجرور ليكون بعد المسند وقبل المسند إليه: (صدق عليهم إبليس ظنُّه) ثم تقديم المضاف إليه في الأصل (إبليس)، وجعله مسندا إليه، وتأخير (ظنُّ) على السبيل من إبليس، وربطهما بالعائد الضمير، وهو (الهاء)، فمال أبو عمرو إلى رفع (ظنُّه) بدلا من، إبليس لوجود رابط بين البديل والمبدل منه، وهو الضمير المتصل في (ظنُّ) العائد على إبليس.

4- قول الله تعالى: (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ)⁽²³⁹⁾ قرأ أبو عمرو (قليلٌ): بالرفع، قال العكبري: "النصب على الاستثناء المتصل، وهو الوجه، وقرئ بالرفع شاذًا، ووجهه أن يكون بفعل محذوف كأنه قال: امتنع قليل، ولا يجوز أن يكون بدلا لأنَّ المعنى يصير: ثم تولى قليل، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف؛ أي إلا قليل منكم لم يتولَّ، كما قالوا: ما مررت بأحد إلا ورجل من بني تميم خير منه، ويجوز أن يكون توكيدا للضمير المرفوع المستثنى منه، وسيبويه وأصحابه يسمونه نعتا ووصفا"⁽²⁴⁰⁾، فقراءة الجمهور بالنصب على لهجة الحجاز وقراءة أبي عمرو بالرفع على لهجة تميم، وذهب (الراجحي) إلى أن الحالة تمثل تطورا لغويا في لهجة الحجازيين، وحافظت لهجة تميم على الأصل بالرفع⁽²⁴¹⁾.

باب حروف المعاني:

تثير قراءة أبي عمرو المنفردة قضايا في حروف المعاني منها:

1- قول الله تعالى: (إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَٰنِ)⁽²⁴²⁾، قرأها أبو عمرو وحده: "إنَّ هذين لساحران"⁽²⁴³⁾. فقراءة الجمهور (إنَّ) بتخفيف النون ورفع (هذان) على الابتداء لبطلان عمل (إنَّ) لاقتران الخبر باللام، وقراءة أبي عمرو (إنَّ) مشددة النون و(هذين)، بالياء لأنها اسم، وفيها قراءات غيرهما⁽²⁴⁴⁾.

وذكر (البثاء) في الإتحاف أوجه إعرابها في قراءة الجمهور: "الوجه الأول: أن تكون: إن بمعنى: نعم، وهذان: مبتدأ، وساحران: خبرها، وردت لأنَّ اللام لا تدخل على الخبر. الوجه الثاني: اسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة: (هذان لساحران) خبرها. الثالث: أنَّ (هذان) اسمها، على لغة من أجرى المثني بالألف دائما، واختاره أبو حيان، وهو مذهب سيبويه"⁽²⁴⁵⁾، ولغة لزوم الألف والنون مطلقا تُنسبُ إلى قبائل (كنانية) كثيرة، منها: بلحارث، وبلعنبر ابن كعب، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمدان، ومراد، وعذرة⁽²⁴⁶⁾.

وقراءة أبي عمرو بإعمال (إنَّ) فنصبت (هذين) اسما لها، و(لساحران) خبرها،

قال البتاء: "واستشكلت من حيث خط المصحف، وذلك أن (هذين) رسم بغير ألف ولا ياء، ولا يُرد بهذا على أبي عمرو، وكما جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة به وتواترها، وحيث ثبت تواتر القراءة، فلا يلتفت لظن الطاعن فيها" (247).

ويرى العكبري أن دخول اللام على الخبر (لساحران) يُضعف الرأيين الأول والثاني من قول صاحب الإتحاف، وينسب رأياً للزجاج في توجيهها بتقدير محذوف، وهو قوله: "التقدير: لهما ساحران فحذف المبتدأ" (248)، وأرى أن تعدد قراءات الآية لم يخرجها عن دلالتها، فأنظر أبو عمرو أن يقرأ الآية بإعمال (إن) على الأصل، فخالف رأي الكوفيين والبصريين القائل بأن اللام المزلحقة لا تقع في خبر إن، فإن وقعت كانت اللام زائدة، وأجاز ابن مالك في الألفية مجيء لام الابتداء في الخبر (249).

2- ويظهر رأي أبي عمرو في (ما) الحجازية في قراءته لقول الله تعالى: (وَقُلْ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) (250)، قرأها أبو عمرو: (ما هذا يشري) قال أبو حيان: "قال صاحب اللوامح: فيحتمل أن يكون معناه بمبيع أو بمشري؛ أي: ليس هذا مما يشتري، ويجوز أن يكون ليس بثمن، كأنه قال: هو أرفع من أن يجري عليه شيء من هذه الأشياء، فالشراء هو: مصدر أقيم مقام المفعول به، وتابعهما عبد الوارث عن أبي عمرو على ذلك، وزاد عليهما: (إلا ملك) بكسر اللام، واحد الملوك" (251).

وتأتي (ما) النافية في اللهجات العربية في صورتين تركيبيتين هما: ما الحجازية وما التميمية؛ يقول ابن هشام "إن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون، والتهاميون، والسنجديون عمل ليس بشروط معروفة نحو: (ما هذا بشراً) (252)، (ما هن أمهاتهم) (253)، وعن عاصم أنه رفع (أمهاتهم) على التميمية" (254)، وجاء في البحر المحيط أن لهجة الحجازيين في (ما) بجر خبرها بباء زائدة، وكانت لهجتهم القديمة بالنصب دون جر (255)، وجاء القرآن باللغتين.

ويمكن بهذا رصد ثلاثة أضرب لـ (ما) الحرفية، الأول: ما التميمية، والثاني: ما الحجازية القديمة، والثالث: ما الحجازية المتأخرة. فالقراءة على قول صاحب اللوامح: (ما هذا يشري) جاءت على (ما) الحجازية المتأخرة؛ التي تجر خبر (ما) بالباء الزائدة، وقراءة الجمهور: (ما هذا بشراً) جاءت على (ما) الحجازية القديمة التي يأتي خبرها منصوباً.

باب الممنوع من الصرف:

صرفُ الاسم في العربية هو: تنوينه للدلالة على تمكنه من العلميّة فيقال: جاء زيدٌ، رأيتُ زيداً، سلمت على زيدٍ، ويكتفى بحركة واحدة عند الإضافة، نحو: زيدُ بن عمرو⁽²⁵⁶⁾.

ويمنع الاسم من التنوين إذا "توافرت فيه علتان من تسع، أو علة تقوم مقام علتين"⁽²⁵⁷⁾، منها: العُجْمَة نحو: إبراهيم، والتأنيث نحو: معاوية، وفاطمة، وأن يكون على زنة الفعل نحو: أحمد، ويزيد، أو يكون على وزن فعل المأخوذ من فاعل، نحو: عُمر، وزُحل، أو أن يكون على صيغة منتهى الجموع نحو: مفاتيح⁽²⁵⁸⁾.

وقد خالف أبو عمرو في قراءته المنفردة القراء السبعة بصرفه كلمة (طوى) في قول الله تعالى: (إِنَّكَ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ طَوًى)⁽²⁵⁹⁾، قال الطوسي: "طوى: بكسر الطاء، غير مصروف، أبو زيد⁽²⁶⁰⁾ عن أبي عمرو"⁽²⁶¹⁾، قال ابن زنجلة: "قال الزجاج⁽²⁶²⁾: فمن لم ينون ترك صرفه من وجهين أحدهما: أن يكون معدولا عن: (طار)، فيصير مثل: عُمر المعدول عن: عامر، فلا ينصرف كما لا ينصرف، والوجه الآخر: أن يكون اسما (للبقعة) كما قال عز وجل: (فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ)⁽²⁶³⁾، وَمَنْ نَوَّهْهُ "فهو اسم الوادي، وهو مذكر، سُمي بمذكر على فعل، مثل: حُطَم"⁽²⁶⁴⁾.

فأبو عمرو منع (طوى) من الصرف؛ للتأنيث؛ لأنه يرى أن الكلمة تدل على (البقعة)، ولا يرى أنها تدل على مذكر، كما ذهب الجمهور، فالتقدير المبني على فهمه للآية قاده إلى هذا الاختيار.

باب فتح همزة (إن) وكسرها:

تذكر كتب النحو⁽²⁶⁵⁾ لهمزة إن ثلاثة أحوال: وجوب فتح الهمزة، ووجوب كسر الهمزة، وجواز فتح الهمزة، وكسرها.

وجاءت قضايا في باب فتح همزة (إن) وكسرها في قراءة أبي عمرو المنفردة، منها:

1- قول الله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)⁽²⁶⁶⁾، قرأ أبو عمرو (أن) بفتح الهمزة⁽²⁶⁷⁾. قال العكبري: "الجمهور على كسر (إن) من أجل اللام، وقرئ بفتحها على تقدير زيادة اللام، ومثله قراءة سعيد بن جبیر رضي الله تعالى عنه إلا أنهم ليأكلون الطعام بالفتح"⁽²⁶⁸⁾، يرى العكبري في توجيهه لقراءة أبي عمرو أن اللام زائدة، ويقول ابن عقيل في شرح الألفية: "يجوز دخول لام الابتداء

على خبر إنَّ المكسورة نحو: إنَّ زيدا لقائم⁽²⁶⁹⁾، فقراءة أبي عمرو بفتح همزة (إنَّ) على الرغم من وجود ما يشعر بالقسم، وهو (لعمرك)، واقتران خبر إنَّ باللام، فيها مخالفة صريحة لقواعد البصريين والكوفيين.

2- قول الله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ)⁽²⁷⁰⁾، قرأ أبو عمرو (إِنَّ مَنْ) و(فَإِنَّ مَنْ)، بكسر همزة (إنَّ) في كل منهما، فقراءة أبي عمرو "على إضمار (قيل)، أو على أنَّ (كُتِبَ) بمعنى: قيل"⁽²⁷¹⁾، وقراءة الجمهور لقول الله تعالى: (أَنَّهُ) هي وما عملت فيه في موضع رفع بـ (كُتِبَ)، وقد أوجب السيوطي فتح همزة - إنَّ - إذا وقعت نائب فاعل⁽²⁷²⁾، ومجيء الجملة فاعلاً أو نائب فاعل، غير جائز عند البصريين⁽²⁷³⁾، ويقرأ (كُتِبَ) بالفتح؛ أي: كتب الله، فيكون في موضع نصب، (و مَنْ تَوَلَّاهُ) في موضع رفع بالابتداء. وتوجيه أبي حيان لهذه القراءة بتأويل محذوف تقديره (قيل)⁽²⁷⁴⁾، فقراءة أبي عمرو هذه، تعني مجيء جملة المصدر (إِنَّهُ مَنْ يَتَوَلَّاهُ) في موقع النائب عن الفاعل للفعل كُتِبَ، وهي مخالفة صريحة للبصريين، وتأيد لرأي الكوفيين.

3- قول الله تعالى: (وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي)⁽²⁷⁵⁾، قرأ أبو عمرو (وَأَنَّ رَبَّكُمْ) أبو حيان: "و المصدر المنسبك منها في موضع خبر مبتدأ محذوف تقديره: والأمر أَنَّ ربكم الرحمن، فهو من عطف جملة على جملة، وقدره أبو حاتم: ولأنَّ ربكم الرحمن"، وذكر قراءة بفتح همزتي (أَنَّمَا) و(أَنَّ) في الآية ولم ينسبهما لأحد وخرجهما بأنَّها على "لغة سليم الذين يفتحون الهمزة بعد القول مطلقاً"⁽²⁷⁷⁾، فقراءة أبي عمرو وافقت لهجة عربية، وقراءته تسير وفقاً لمنهج في الميل إلى القراءة التي فيها تأكيد للمعنى بالجملة بعد الجملة.

4- قول الله تعالى: (فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)⁽²⁷⁸⁾ قرأ أبو عمرو: (فإن) بالكسرة⁽²⁷⁹⁾، قال أبو حيان: "ووجهه في العربية قوي؛ لأن الفاء تقتضي الاستئناف، والكسر مختار لأنه لا يحتاج إلى إضمار، بخلاف الفتح"، ثم يقول: "وعلى هذا يجوز في (أنَّ) بعد (فاء) الجزاء وجهان: الفتح والكسر؛ ذلك لأنَّ كينونة النار له خالداً فيها هو الهوان العظيم"⁽²⁸⁰⁾، فاختيار أبي عمرو لقراءة كسر همزة (إنَّ) جاء لوجود الفاء التي تفيد الاستئناف في التركيب.

أثر المد في التركيب:

المد ظاهرة صوتية⁽²⁸¹⁾، قد تؤثر في التركيب والدلالة، ففي قول الله تعالى: (مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ)⁽²⁸²⁾، قرأها أبو عمرو⁽²⁸³⁾: (ما جئتم به السحر) بالمد، قال

الطبري: "واختلف القراءة في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراءة الحجاز والعراق: (ما جئتم به السحر) على وجه الخبر من موسى عن الذي جاءت به سحرة فرعون، أنه سحر. كأن معنى الكلام على تأويلهم: قال موسى: الذي جئتم به، أيها السحرة، هو السحر. وقرأ ذلك مجاهد، وبعض المدنيين والبصريين: (ما جئتم به السحر) على وجه الاستفهام من موسى إلى السحرة عما جاءوا به: أسحر هو أم غيره⁽²⁸⁴⁾. قال القرطبي وفي قراءة الجمهور: "تكون ما في موضع رفع بالابتداء، والخبر جئتم به والتقدير: أي شيء جئتم به، على التوبيخ والتصغير لما جاءوا به من السحر. وقراءة أبي عمرو (أسحر) على الاستفهام؛ على إضمار مبتدأ والتقدير أهو السحر. ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، التقدير: السحر جئتم به. ولا تكون ما على قراءة من استفهم بمعنى الذي؛ إذ لا خبر لها"⁽²⁸⁵⁾.

فالقراءة بالمدّ أحدثت تغييراً في التركيب أدّى إلى تغيير دلالي، فاختيار أبي عمرو قراءة المدّ جاء لإظهار صيغة الاستفهام التي تفيد التوبيخ دون تقدير لمحذوف.

التسكين والإعراب:

لم ينكر النحاة التسكين الذي يأتي في وسط الكلمة نحو: (كَيْفَ وَعَضْد)؛ لأنها لا تغير حركة الإعراب، وقد تباينت موقف النحاة من إدغام المتماثلين في كلمتين نحو قول الله تعالى: (شَهْرُ رَمَضَانَ)⁽²⁸⁶⁾، وإدغام المتقاربين نحو: (لَارِبَ فِيهِ)⁽²⁸⁷⁾، وما يحدث في نحو قول الله تعالى: (خَلَقَكُمْ)⁽²⁸⁸⁾؛ بين مُحْطَى وملتمس عذراً؛ لأنها تسقط حركة الإعراب؛ فسيبويه⁽²⁸⁹⁾ التمس لهذه الظاهرة توجيهاً بأن جعلها اختلافاً، على أنه لا ينكر (الإسكان) فهي لهجة عربية، فأنشد بيت امرئ القيس:

قَالِيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ
إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ⁽²⁹⁰⁾

أما (ابن جني) فخطأ القراء، وحاول الاعتذار عنهم بقوله: "لم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، ولكن أنوا من ضعف دراية"⁽²⁹¹⁾.

إن إسقاط الحركة الإعرابية ظاهرة لغوية، وثقتها قراءة أبي عمرو، ووثقها الشعر الجاهلي، وهي ظاهرة لغوية شائعة في اللهجات العربية المعاصرة "وهو ما آلت إليه حالة اللغات السامية الأخرى، التي انتهت بها مسيرة التاريخ الطويل إلى إهمال الحركة الإعرابية، وإلغائها بصورة شبه كاملة"⁽²⁹²⁾. والتردد الذي شاب موقف النحاة من تسكين حركة الإعراب، يرجع إلى (المعيارية) التي حاولوا إسقاطها على بعض ظواهر اللغة؛ يقول الدكتور تمام حسان: "وكان النحو سهلاً

هينا، فجعله النحاة فلسفة وقضايا معيارية منطقية أيضاً⁽²⁹³⁾؛ إذ يكفي النحوي أن يصف ظاهرة إسقاط حركة الإعراب بدون الحكم بالخطأ أو الصواب على مستخدميها؛ لأنها ظاهرة منتشرة في القراءات القرآنية، والشعر العربي القديم، واللهجات القديمة والمعاصرة، وهي ظاهرة صوتية محضة، تهدف إلى تخفيف الجهد عن أعضاء النطق، وفقاً لقوانين التطور الصوتي.

النتائج:

هذا البحث تحليل نحوي لقراءة أبي عمرو المنفردة عن سائر قراءات القراء السبعة، وقد تبين في التمهيد أن أبا عمرو بن العلاء من وجهاء (تميم)، تلقى العلم على عدد كبير من الشيوخ في أثناء تنقله بين حواضر علمية آنذاك منها: مكة، والمدينة، والبصرة، والبادية، وتنوعت نشاطاته العلمية، واشتهر في الرواية، وعلوم اللغة والقراءات القرآنية، وكان حجة وثقة.

وتكتسب قراءة أبي عمرو أهمية خاصة؛ لأنه شارك العلماء في حركة التقعيد للغة.

وقد توصل إلى عدد من آراء أبي عمرو اللغوية في المستوى النحوي، وفيها مخالفة - أحياناً - لنتائج الدراسات اللغوية السابقة التي تناولت قراءة أبي عمرو المشتركة، وهو أمر منطقي؛ لأن القراءات المنفردة لأبي عمرو أو لغيره، تدل على آراء لغوية خاصة.

ولعل من أهم النتائج:

- * مال إلى تكوين جملة بعد جملة، بالقطع عن النعت، أو الحال، أو المفعول به.
- * اختار تركيب المبني للفاعل إذا كان الفاعل محدداً، وتركيب المبني للمفعول إذا كان الفاعل غير محدد.
- * تأثر الاختيار بالمعنى، وكان عند أبي عمرو أولى من اللفظ أحياناً.
- * تأثر الاختيار بجهة الخطاب الواردة في السياق.
- * أجاز العطف على المعنى والمحل واللفظ.
- * خالف البصريين في إجازة مجيء شبه الجملة خبراً، وأجاز مجيء المصدر نائب فاعل، وأجاز إبدال الضمير من الاسم.
- * ظهرت في اختياراته المنفردة تراكم أصيلة سابقة لمرحلة التطور اللغوي، منها قراءته قول الله تعالى: (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ) (294)؛ برفع (قليل) على لهجة تميم.
- * وتبين أن ظاهرة تسكين الحركة الإعرابية ليست جرأة من أبي عمرو على اللغة، ولكنها اتجاه تطوري، وصلت إليه اللغات السامية.

وتوصّل البحث إلى أنّ المدارس النحويّة لم تكن واضحة المعالم؛ إذ اختار أبو عمرو قراءات خالف فيها رأي البصريين أحياناً، ووافق الكوفيين، وخالف الإجماع في قراءات أخرى.

وتبيّن أنّ شخصية أبي عمرو بن العلاء اللغوي تختلف عن شخصية أبي عمرو القارئ؛ يقول زهير غازي زاهد: "إنّ منهجه كان يتردد بين منهجي القراء المعتمد على الأداء والنقل، ومنهج النحويين المعتمد على القياس وطرّد القواعد" (295)، وهو حكم على منهج أبي عمرو في قراءته المشتركة والمنفردة، ومنهجه في التقعيد للغة، وقد وضّح أبو عمرو منهجه في الاجتهاد اللغوي؛ جاء في طبقات الزبيدي: "قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو: أخبرني عمّا وضعت مما سمعته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟، فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات" (296)، ولكنّ منهج أبي عمرو في القراءات التي انفرد بها مغاير لمنهجه في التقعيد للغة؛ فلم يأخذ بالأكثر، كما قال أبو عمرو عن منهجه في التقعيد للغة، ولم ينقل القراءة بالمعنى المطلق للكلمة، كما قرّر زهير غازي زاهد، وإنّما اختار قراءته من قراءات متعددة، ولعلّ الأمر يتّضح بعد تعرّف كيفية نشوء القراءة؛ فهي تبدأ اختياراً شخصياً، ثم يأخذ بهذا الاختيار من حوله، ثمّ تتسع الدائرة شيئاً فشيئاً حتى تصبح قراءة عامة. ويبدو أنّ أبا عمرو عندما وضع القاعدة النحوية كان يدرك أنّ عمله عام، لذا يأخذ بالظاهرة العامة، وكان عندما يختار قراءة يختارها لنفسه، يتحرر من المسؤولية العامة، ويُرضي فيها قدراته اللغويّة.

الهوامش:

- 1- معجم الدراسات القرآنية، ص 465.
- 2- الفهرست، ص 52.
- 3- تفسير الطبري 30/1.
- 4- أبو عمرو بن العلاء اللغوي والنحوي ومكانته العلمية، ص 148.
- 5- تقول الصفار: "إنّ عملي في هذا المعجم هو تسجيل كل ما أعتز عليه من أسماء المؤلفين في واحد من العلوم القرآنية، سواء كان مؤلفه قديماً أو حديثاً". معجم الدراسات القرآنية، ص 4.
- 6- من مصادر دراسته:
- الفهرست، ص 46.
- طبقات النحويين واللغويين، ص 35-40.
- أخبار النحويين البصريين، ص 46-48.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 15.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج 3/ 466-469.
- تهذيب سير أعلام النبلاء، ج 1/ 241.
- غاية النهاية، ج 1/ 288-292.
- تهذيب التهذيب، ج 12/ 160-162.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج 2/ 231-232.
- 7- التبصرة في القراءات، ص 32.
- 8- ابن عامر: هو عبد الله بن عامر اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة وأحد السبعة، عرض على أبي الدرداء، والمغيرة، صاحب عثمان بن عفان (ت 118هـ)، (غاية النهاية، ج 1/ 423).
- 9- عبد الله بن كثير بن عمرو بن هرمز أحد القراء السبعة إمام أهل مكة في القراءة؛ أحد السبعة، روى عنه القسطنطين وإسماعيل بن مسلم وعيسى وأبو عمرو، وغيرهم (45-120هـ)، (غاية النهاية، ج 1/ 443).
- 10- عاصم بن أبي النجود الأسدي، الكوفي، أحد السبعة؛ عرض على زر بن حبيش، والسلمي، والشيباني، وأخذ عنه حفص، وحمام بن سلمة، وغيرهما (ت 127هـ)، (غاية النهاية، ج 1/ 346).
- 11- أبو عمرو بن العلاء، موضوع هذا البحث.

- 12- حمزة هو: حمزة الزيات هو حمزة بن حبيب بن عمارة، الكوفي التيمي، الزيات، أحد القراء السبعة (80-156 هـ)، (غاية النهاية - غاية النهاية في طبقات القراء).
- 13- نافع هو: ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم، الليثي، من أصبهان، أحد السبعة (ت 169 هـ)، (غاية النهاية، ج2/330).
- 14- الكسائي هو: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء هو أحد القراء السبعة (ت 189 هـ)، (غاية النهاية، ج1/535).
- 15- تهذيب سير أعلام النبلاء، ج1/241.
- 16- السبعة في القراءات، ص 83.
- 17- نفسه، ص 81.
- 18- بغية الوعاة، ج 2 / 231.
- 19- البحر المحيط، ج 8/493.
- 20- أبو عمرو بن العلاء -جهوده في القراءة والنحو، ص33-36، وانظر: عبد الله الأسطى ص 208.
- 21- حجة القراءات، ص 54.
- 22- سراج القارئ المبتدئ، ص 10-11.
- 23- أبو عمر الدوري: هو حفص بن عمر الدوري، كان ضريراً، روى حرف أبي عمرو عن طريق اليزيدي، وروى حرف الكسائي، قال عنه ابن الجزري: (إنه ثقة، ضابط كبير). توفي سنة 246 هـ، (غاية النهاية، ج1/255، و النشر، ج1/134).
- 24- أبو شعيب السوسي: هو صالح بن زياد السوسي، روى حرف أبي عمرو عن طريق اليزيدي، ولم يخلطه بغيره، توفي بالرقعة سنة (361) هـ، (غاية النهاية، ج1/332-333).
- 25- اليزيدي: أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي المقرئ، النحوي، كان مؤدب المأمون، وكان جارا لأبي عمرو، لازمه، وأخذ عنه في اللغة، والغريب، والنحو، والقراءة، وكان من أضبط القراء، وهو ثقة، صدوق، وكان أبو عمرو يدينه لذكائه. خالف اليزيدي لأبي عمرو في حروف يسيرة، توفي 202 هـ (أخبار النحويين البصريين، السيرافي 56. وغاية النهاية، ص 375-377. وبغية الوعاة، ج2/340).
- 26- بغية الوعاة، ج2/232.
- 27- آل عمران 3/154.
- 28- الإتحاف، ص 180.
- 29- البحر المحيط، ج 3/88.

- 30- الكشف عن وجوه القراءات، ج1/361.
- 31- الإتحاف، ص 181.
- 32- الكتاب، ج2/88-89.
- 33- شرح ابن عقيل، ج1/244.
- 34- كتاب الرد على النحاة، ص87.
- 35- شرح ابن عقيل ج1/211.
- 36- البقرة 2/219.
- 37- السبعة في القراءات، 182، والكشف، للقيسي ج1/292.
- 38- المؤمنون 23/الآيات 84-89. قال الله تعالى (قُلْ لِمَنَ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ) (84) سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (85) قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (86) سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ (87) قُلْ مَن يَبْدِئُ مَلَكُوتَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (88) سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ (89))
- 39- السبعة في القراءات، ص 447.
- 40- إملاء ما من به الرحمن، ج2/151.
- 41- يحيى بن وثاب الأسدي، الكوفي، تابعي، روى عن ابن عمر وعباس (ت 103هـ)، (غاية النهاية، ج2/380).
- 42- أبو الأشهب هو: جعفر بن حيان العطاردي الحذاء قرأ على رجاء العطاردي، وقرأ عليه يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت 165هـ)، (غاية النهاية، ج1/192).
- 43- البحر المحيط، ج6/418.
- 44- الأنبياء، 21/92.
- 45- هو أبو عمرو مسكين بن عبدالعزيز المصري، صاحب الإمام مالك، روى عن نافع بن نعيم، (غاية النهاية، ج2/296).
- 46- شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي. الحمصي، صاحب قراءة شاذة، ومقرئ الشام، روى القراءة عن أبي البرهم والكسائي، (ت 203هـ)، (غاية النهاية، ج1/325).
- 47- أبو إسماعيل، إبراهيم بن أبي عبلة، الشامي، الدمشقي، أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغرى ووائلته ابن الأسقع (ت151)(غاية النهاية، ج1/19).
- 48- الزعفراني هو: الحسين بن مالك مقرئ شهير، له اختياري في القراءة (غاية النهاية، ج1/561).
- 49- البحر المحيط، ج 6/337.

- 50- شرح ابن عقيل، 1/257.
- 51- المحتسب، ج2/198. ومثل هذه القراءة، رفع كلمة (الحق) في قول الله تعالى (هنالك الولاية لله الحق) الكهف 18/18. نسبها ابن جني " للحسن ". وقرأ قول الله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا) (فاطر 1/35)، قرأها أبو عمرو: و(جاعل) بالرفع. قال ابن جني في المحتسب: "فهذا على قولك: هو جاعل الملائكة" (المحتسب، ج2/198)، وهي خارج البحث؛ لأنها مشتركة مع (الكسائي)، (انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص 391).
- 52- مريم 60/61.
- 53- البحر المحيط، ج 6/201.
- 54- همع الهوامع، ج 5/216.
- 55- الإملاء، ج2/115.
- 56- المحتسب، ج2/198.
- 57- طه 20 / 80.
- 58- منها: الأعراف 7/142، السبعة في القراءات، ص 422.
- 59- حجة القراءات، ص 96.
- 60- شذا العرف، ص 38.
- 61- الكشف للقيسي، 1/239.
- 62- البقرة، 2/205.
- 63- أبو سلمة، البصري عرض القراءة عن عاصم وابن كثير (ت167هـ)، (غاية النهاية، ج1/258)
- 64- عبد الوارث هو: عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان البصري، روى عن أبي عمرو (102-180هـ)، (غاية النهاية، ج1/478).
- 65- أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني، له شرح المقصورة والجامع في اللغة، وما أخذ على المتنبّي، (ت412)
- 66- البحر المحيط، ج2/116، فالقراءة على قول (المهدوي) تدخل في البحث.
- 67- التوبة، 9/118.
- 68- زر بن حبیش الأسدي الكوفي، عرض على ابن مسعود وعثمان وعلي وعرض عليه عاصم والأعمش (ت82هـ)، (غاية النهاية، ج1/294).

- 69- أبو عثمان البصري، روى عن الحسن البصري، وهو رأس المعتزلة (ت144هـ)، (غاية النهاية، ج602/1).
- 70- المحتسب، ج305/1.
- 71- لسان العرب، مادة: خلف.
- 72- تفسير الآية في: البحر المحيط ج108/5-111.
- 73- طه، 102/20.
- 74- السبعة في القراءات، ص 424.
- 75- تفسير الطبري، ج455/8.
- 76- الإتحاف، ص 307.
- 77- ق، 36/50.
- 78- تفسير الطبري، ج230/17.
- 79- المحتسب، ج2، نسبها ابن جني لابن عباس وأبى العالية ويحيى بن يعمر ونصر بن سيار.
- 80- يوسف، 12/12.
- 81- البحر المحيط، ج356-275/5.
- 82- مجمع البيان، ج326-325/5.
- 83- انظر قصة (يوسف)، وفي البحر المحيط، ج356-275/5.
- 84- ص، 24/38.
- 85- هو أبو الحسن علي بن نصر بن صهبان الجهضمي البصري، روى القراءة عن أبي عمرو وغيره (ت189هـ)، (غاية النهاية، ج582/1).
- 86- أبو نصر، عبد الوهاب بن عطاء بن مسلم الخفاف البصري، روى عن أبي عمرو، وغيره. (ت 504 هـ)، (غاية النهاية، ج479/1).
- 87- السبعة في القراءات، ص 553.
- 88- الهزمة، 4-3/104.
- 89- البحر المحيط، ج510/8.
- 90- الحديد، 8/8.
- 91- السبعة في القراءات، ص 625.
- 92- إملاء ما من به الرحمن، ج255/2.

- 93- الإتحاف، ص 409
- 94- محمد، 47/ 25.
- 95- الإملاء، ص 237 / 2
- 96- الفرقان، 25/ 69.
- 97- إملاء ما من به الرحمن، ج 2/ 165
- 98- الإنسان، 76/ 16.
- 99- هو أبو يزيد الكوفي، قارئ ومحدث، مات في خلافة يزيد بن معاوية، (غاية النهاية، ج 1/ 283).
- 100- البحر المحيط، ج 8/ 397.
- 101- القصص، 28/ 76.
- 102- البحر المحيط، ج 8/ 398.
- 103- نفسه، ج 8/ 398.
- 104- شرح ابن عقيل، ج 3/ 106 - 107.
- 105- النازعات، 79/ 45.
- 106- السبعة في القراءات، ص 671.
- 107- فاطر، 35/ 1.
- 108- البحر المحيط، ج 7/ 297.
- 109- انظر: ص 94 من هذا البحث. **
- 110- الحج، 22/ 35.
- 111- البحر المحيط، ج 6/ 369.
- 112- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج 2/ 1006، و البيت لعمر بن امرئ القيس الخزرجي: شاعر جاهلي، جمهرة أشعار العرب، ص 661، وخزانة الأدب، ج 4/ 272.
- 113- البيت من شواهد: الكتاب ج 1/ 187. وهو للأشهب بن رميلة، ورميلة أمه، شاعر إسلامي مخضرم أدرك الإسلام وأسلم، ولم تكن له صحبة. الخزانة 30/ 31.
- 114- المحتسب، ج 2/ 80.
- 115- أسرار العربية، ص 83.
- 116- الأشباه والنظائر في النحو، 1/ 23.
- 117- شرح ابن عقيل ج 2/ 130-131.

- 118- البقرة 185/2.
- 119- تفسير الطبري، ج2/150.
- 120- الكشاف، ج1/113-114.
- 121- البحر المحيط، ج2/39.
- 122- يقول ابن المؤدب: "وفي إعراب الشهر وتبيين مذاهب النحو فيه بعد هذه الوجوه الثلاثة المذكورة أحد عشر وجهاً"، دقائق التصريف، ص 513.
- 123- الإملاء، ج1/81.
- 124- أبو عمرو بن أبي العلاء ومنهجه في القراءات القرآنية والدراسات الصرفية والنحوية، ص 31، والعنوان كما ورد في مجلة الدارة.
- 125- البقرة، 237/2.
- 126- البحر المحيط، أبو حيان، ج2/34.
- 127- النور، 1/24.
- 128- تفسير الطبري، 9/255.
- 129- إملاء ما منَّ به الرحمن، ج2/153.
- 130- الإنصاف، المسألة (12) ج1/85-86.
- 131- كتاب الرد على النحاة، ص76.
- 132- اللباب في الإعراب، ص97، المحتسب، ج2/99.
- 133- النور، 1/24.
- 134- المحتسب، ج2/99.
- 135- الإنصاف، المسألة (12) ج1/85-86.
- 136- كتاب الرد على النحاة، ص76.
- 137- البقرة، 185/2.
- 138- الإتحاف، ص154.
- 139- المحرر الوجيز، ج1/254.
- 140- البحر المحيط، ج2/39.
- 141- ظهر الاسلام، ج3/96، يقول أحمد أمين: "كان ابن مضاء داعياً دعوة جديدة، متأثراً فيها بالدعوة إلى اجتهد الفقهاء، كما أنه متأثر بمذهب الظاهرية، فنظريات العوامل تحتاج إلى

تأويل كبير، والظاهرية أكثر ما يكرهون التأويل".

142- مغني اللبيب، ص 394-410.

143- الشعراء 2، 6 / 111.

144- مريم، 30/19.

145- مريم، 33/19.

146- الأعراف، 186/7.

147- الروم، 36/30.

148- التوبة، 103/9.

149- التوبة، 103/9.

150- مغني اللبيب، ص 394-410.

151- النور، 1/24.

152- الإملاء، ج 2 / 153.

153- آل عمران، 3 / 154.

154- البحر المحيط، ج 3 / 88.

155- البقرة 2/205.

156- البحر المحيط، ج 2 / 116.

157- البقرة، 2 / 219.

158- السبعة في القراءات، ص 182.

159- المائدة، 5/53.

160- السبعة في القراءات، ص 245.

161- الكشف، ج 3 / 344.

162- البحر المحيط، ج 3 / 509.

163- آل عمران، 3 / 142.

164- البحر المحيط، ج 3 / 66.

165- الكشف، ج 3 / 220.

166- الخازرنجيّ هو: أحمد بن محمد البشتيّ، يُنسب إلى خازرنج وبشت، بنواحي نيسابور، عالم

- فى الأدب واللغة، من كتبه: تكملة كتاب العين، و شرح أبيات أدب الكاتب (ت348)،
(معجم الأدباء، ج1/461-462).
- 167- مغنى اللبيب، 348، وهمع الهوامع، ج5/230.
- 168- نظرية الحرف المختص فى النحو العربى وأثرها فى التقعيد، ص 80.
- 169- أسرار العربية، ص 206.
- 170- المعجم الوسيط مادة: ضاف.
- 171- شرح ابن عقيل، ج3/43.
- 172- أسرار العربية، ص 206.
- 173- سبأ، 16/34.
- 174- السبعة فى القراءات، ص 528، والحجة، لابن خالويه ص 293.
- 175- الإتحاف، ص 359.
- 176- إبراهيم، 14/25.
- 177- الحجة، للفارسي، ج3/295.
- 178- المدارس النحوية أسطورة وواقع..
- 179- غافر، 40/35.
- 180- السبعة فى القراءات، 570، والحجة، لابن خالويه ص314.
- 181- الإتحاف، ص 378.
- 182- شرح ابن عقيل، ج3/49.
- 183- نفسه، ج3/191.
- 184- البحر المحيط، ج7/465.
- 185- النازعات، 79/45.
- 186- السبعة فى القراءات، ص 671.
- 187- طه، 20/133.
- 188- البحر المحيط، ج6/292.
- 189- شرح ابن عقيل، ج3/218، وانظر: هامش (3) فى المصدر نفسه.
- 190- النور، 24/35.

- 191- انظر: تحليل قراءة (والطير)، ص 108.
- 192- انظر: تحليل قراءة (الخوف)، و(يتوب)، ص 108.
- 193- انظر: تحليل قراءة (الطير)، ص 108 في رأي آخر.
- 194- انظر: تحليل قراءة (ويخرج)، ص 109 لقراءة (وملائكته) ص 107.
- 195- الواقعة، 94/56.
- 196- البحر المحيط، ج 8/ 216.
- 197- الفتح، 25/48.
- 198- البحر المحيط، ج 8/ 98.
- 199- يونس، 71/10.
- 200- المحتسب، ج 1/ 314.
- 201- معاني القرآن، للفراء ص 164.
- 202- المحتسب، ص 1/ 214.
- 203- لقمان، 27/31.
- 204- معاني القرآن للفراء، ص 279.
- 205- الكشف، ج 3/ 215.
- 206- الأحزاب، 56/33.
- 207- علي أبو الحسن، وهو المعروف بالأخفش الصغير، نحوي، سمع من ثعلب والمبرد، وروى عنه هارون القرميسيني (ت 315هـ)، (إنباه الرواة، ج 2/ 276).
- 208- إعراب القرآن، ج 2/ 246.
- 209- مجالس العلماء، ص 54-55.
- 210- المائدة، 53/5.
- 211- التبصرة، ص 187.
- 212- المائدة، 52/5.
- 213- الكشف، ج 1/ 344.
- 214- النحل، 112/16.
- 215- المحرر الوجيز، ج 3/ 427.

- 216- سبأ، 34 / 10.
- 217- القراءات الشاذة، ص 121.
- 218- البحر المحيط، ج 261/7. على هامشه: النهر الماد.
- 219- التوبة، 14 - 15.
- 220- المحتسب، ج 285/1.
- 221- إملاء ما من به الرحمن، ج 13/2.
- 222- محمد، 37/47 قول الله تعالى (إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبَخَّلُوا وَيَخْرُجْ أَصْغَانَكُمْ).
- 223- المحتسب، ج 274/2.
- 224- المنافقون، 10/63.
- 225- الكشاف، ج 322/2-323.
- 226- الإتحاف، ص 417.
- 227- شرح ابن عقيل، ج 247/3.
- 228- شرح ابن عقيل، ج 247/3-249.
- 229- المؤمنون، 52/23.
- 230- المحتسب، ج 65/2.
- 231- المفصل، ص 149، والبحر المحيط، ج 6/337.
- 232- البقرة، 184/2-185.
- 233- الكشاف، ص 113-114.
- 234- الأخفش هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى بني مجاشع من دارم، ومن النحويين البصريين، (نزهة الألباء، ص 107-109).
- 235- الرمانى: هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي، له كتب منها: شرح كتاب سيبويه، والألفاظ المتقاربة، ومعاني الحروف (ت384)، (نزهة الألباء، ص 233-235).
- 236- البحر المحيط، ج 38-39.
- 237- سبأ، 20/34.
- 238- البحر المحيط، ج 273/7.
- 239- البقرة، 83/2.
- 240- إملاء ما من به الرحمن، ج 47/1-48.

- 241- اللهجات العربية، ص 223-225.
- 242- طه، 63/20.
- 243- السبعة في القراءات، ص 419.
- 244- منها:
- وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي: (إنّ) مشددة النون ورفع (هذان) السبعة في القراءات، ص 419.
- قراءة عبدالله بن مسعود: (إن هذان إلا ساحران) إعراب القرآن للنحاس، ج 45/3 والجامع، ج 216/11.
- قراءة عبدالله بن مسعود (أنّ هذان ساحران) وضبطت (أن) في النحاس بكسرها. إن هذان ساحران، البحر المحيط، ج 255/6.
- قراءة أبي وعبدالله بن مسعود (إن زان ساحران) البحر المحيط، ج 255/6.
- دون قارئ: (ما هذان إلا ساحران)، فخر، 75/22.
- دون قارئ: (ما هذان إلا ساحران).
- 245- الإتحاف، 304.
- 246- اللهجات العربية، 219.
- 247- الإتحاف، 304.
- 248- الإتحاف، ص 304.
- 249- شرح ابن عقيل، ج 362/1.
- 250- يوسف، 31/12.
- 251- البحر المحيط، ج 5/304، وانظر على هامشه: الذر.
- 252- يوسف، 31/12.
- 253- المجادلة، 2/58.
- 254- المغني، ص 299.
- 255- البحر المحيط، ج 5/304.
- 256- الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، ص 16.
- 257- فقه اللغة المقارن، ص 140.
- 258- الممنوع من الصرف، ص 55-58.

- 259- طه، 12/20.
- 260- سعيد بن أوس بن ثابت، الأنصاري النحوي، روى القراءة عن المفضل عن عاصم، وأبى عمرو، وأبى السَّمَل، (120-215 هـ) (غاية النهاية، ج1/3).
- 261- التبيان في تفسير القرآن، ج7/144.
- 262- هو: أبو اسحاق إبراهيم بن السري، أخذ عن ثعلب والمبرد، (ت311هـ)، (نزهة الألباء/ 183).
- 263- القصص، 28/ 31. قول الله تعالى: (فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ).
- 264- حجة القراءات، 451.
- 265- شرح ابن عقيل، ج1/353-355، والأشباه والنظائر، ج2/ 73-75، وجمع الهوامع، ج2/ 165-168/.
- 266- الحجر، 15/72.
- 267- البحر المحيط، أبو حيان، ج5/462.
- 268- إملأ ما من به الرحمن، ج2/76-77.
- 269- شرح ابن عقيل، ج1/362.
- 270- الحج، 22/4.
- 271- الإتحاف، ص 313.
- 272- جمع الهوامع، ج2/167.
- 273- البحر المحيط، ج6/351.
- 274- البحر المحيط، ج6/351.
- 275- طه، 20/90.
- 276- البحر المحيط، ج 6 / 272.
- 277- نفسه، ج6/272.
- 278- التوبة، 9/63.
- 279- البحر المحيط، ج5/65.
- 280- نفسه، ج5/65.
- 281- لَمَدَ عند ابن الجزريّ هو: "زيادة مَطَّ في حرف المَدَّ على المَدَّ الطبيعي": "زيادة مَطَّ في حرف المَدَّ على المَدَّ الطبيعي" النشر 313/1.

- 282- يونس، 81/10.
- 283- الإتحاف، ص 253.
- 284- تفسير الطبري، ج6/590.
- 285- الجامع لأحكام القرآن، 273/8.
- 286- البقرة، 2/185.
- 287- البقرة، 2/2.
- 288- النساء، 1/4.
- 289- الكتاب، ج4/202.
- 290- ديوان امرئ القيس، ص108 جاء في الديوان (فالיום أسقى)، وذكر المحقق في الهامش أنها تروى: أسقى
- 291- الخصائص، ج1/72.
- 292- الظواهر اللغوية في قراءة الحسن، ص49 - 50.
- 293- اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 172.
- 294- البقرة، 2/82.
- 295- أبو عمرو بن العلاء - جهوده في القراءة والنحو، ص 187.
- 296- طبقات النحويين واللغويين، ص39.

المصادر:

- 1- البناء، أحمد بن محمد الدميّاطيّ (ت 1117هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، دار الندوة، لبنان (د.ط.)، (د.ت).
- 2- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت 386هـ) أخبار النحويين البصريين حققه: محمد إبراهيم البناء، ط1، دار الاعتصام 1985.
- 3- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت 577 هـ)، أسرار العربية، حققه: بركات يوسف هتود، ط1، دار الأرقم، بيروت 1999.
- 4- السيوطي، أبو الفضل عبدالرحمن جلال الدين (ت 911 هـ)، حققه: محمد عبد القادر الفاضلي، الأشباه والنظائر في النحو، ط1، المكتبة العصرية، بيروت 1999.
- 5- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338هـ)، إعراب القرآن، حققه: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، النهضة العربية، لبنان 1988.
- 6- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت 616هـ)، إملاء ما من به الرحمن، حققه: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة (د.ت) (د.ط.).
- 7- القفطي أبو الحسين جمال الدين علي بن يوسف، إنباء الرواة على أبناء النحاة، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986.
- 8- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله (ت 577هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، حققه: حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.
- 9- أبو حيان، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف (ت 745هـ)، البحر المحيط، ط2، دار إحياء التراث، لبنان 1990.
- 10- ابن أبي الربيع، عبيد الله ابن أحمد القرشي الأشبيلي (ت 688هـ) البسيط في شرح جمل الزجاجي، حققه: عياد بن عيد الثبتي، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، 1986.
- 11- القيسي، مكّي بن أبي طالب (ت 437هـ)، التبصرة في القراءات حققه: محيي الدين رمضان، ط1، المنظمة العربية، الكويت، 1985.
- 12- أبو جعفر بن الحسن الطوسي (ت 460هـ)، التبيان في تفسير القرآن، المطبعة العلمية في النجف، العراق، 1957.
- 13- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، بيروت لبنان، (د.ط.)، (د.ت).
- 14- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، لبنان 1985.

- 15- ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (من علماء القرنين الثالث والرابع الهجريين) حجة القراءات، حققه: سعيد الأفغاني، ط5 مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1997.
- 16- ابن خالويه (ت 370هـ)، الحجة في القراءات السبع، حققه: عبد العال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1990 (د.ط.)، (د.ت.).
- 17- أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار (ت 377هـ)، الحجة للقراء السبعة حققه: بدر الدين القهوجي وبشير جويحان، ط1، دار المأمون للتراث، بيروت 1984.
- 18- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب أدب العرب، دار صادر، بيروت (د.ت) (د.ط.).
- 19- أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، الخصائص، حققه: عبد الحكيم بن محمد المكتبة التوفيقية (د.ط.)، (د.ت.).
- 20- ابن المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد (من علماء القرن الرابع الهجري)، دقائق التصريف، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي، الدكتور حاتم صالح الضامن، الدكتور حسين نورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1987م.
- 21- امرؤ القيس (شاعر جاهلي)، ديوان امرؤ القيس، شرح محمد حمود، ط1، دار الفكر اللبناني 1995.
- 22- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (ت 344هـ)، السبعة في القراءات، حققه: شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة 1400هـ.
- 23- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت 769هـ)، شرح ابن عقيل، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، 1974 (د.ط.).
- 24- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، حققه: أبو الفضل إبراهيم، دار الموقف، مصر 1973.
- 25- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت 833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان 1980.
- 26- ابن النديم، محمد بن إسحاق النديم (ت 378هـ)، الفهرست، حققه: الشيخ إبراهيم رمضان، ط2، دار المعرفة، بيروت 1997.
- 27- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن حمدان (ت 370هـ)، القراءات الشاذة، عنى بنشره: ج. برجستراسر، دار الكندي للنشر والتوزيع (د.ط.)، (د.ت.).
- 28- ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، حققه: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة. (د.ط.)، (د.ت.).
- 29- سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، ط1، دار الجيل بيروت، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، 1991.

- 30- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت 538هـ) الكشف، دار المعرفة، بيروت (د.ط.)، (د.ت.).
- 31- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات، حققه: محي الدين رمضان (د.ط.)، (د.ت.).
- 32- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت 1995.
- 33- الإسفرايني، محمد بن أحمد تاج الدين (ت 684هـ)، اللباب في الإعراب، حققه: شوقي المعري، ط1، مكتبة لبنان 1996.
- 34- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 340هـ) مجالس العلماء، الزجاجي، حققه: عبد السلام محمد هارون، ط2، مطبعة حكومة الكويت، 1984.
- 35- الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسين (من علماء القرن السادس الهجري)، مجمع البيان في تفسير القرآن، ط1، دار المعرفة، بيروت 1986.
- 36- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الجزء الأول: حققه: علي النجدي ناصف، عبد الحلیم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الجزء الثاني: حققه: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، مصر، القاهرة 1999.
- 37- ابن عطية، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب، حققه: عبد السلام عبد الشافعي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان 1993.
- 38- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ) معاني القرآن حققه: بدر الدين الدسوقي عبد العزيز، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1989.
- 39- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري (ت 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حققه: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط1، دار الفكر، لبنان 1998.
- 40- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538هـ)، المفصل في علوم اللغة حققه: محمد عز الدين السعيد، ط1، دار إحياء العلوم بيروت 1990.
- 41- أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت 577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، حققه: إبراهيم السامرائي، ط2، مكتبة الأندلس بغداد، 1970.
- 42- السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، حققه: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979.

المراجع:

- 1- زهير غازي زاهد، أبو عمرو بن العلاء - جهوده في القراءة والنحو، مطبعة جامعة البصرة، 1987، (د. ط).
 - 2- عبدالله محمد الأسطى، أبو عمرو بن العلاء اللغوي والنحوي ومكانته العلمية، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1986.
 - 3- عبدالصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)، ط1، مكتبة الخانجي / القاهرة 1987.
 - 4- الحملوي، الشيخ أحمد (ت 1351هـ)، شذا العرف في فن الصرف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط19، مصر 1972.
 - 5- أحمد أمين، ظهر الإسلام، دار الكتاب العربي، ط5، بيروت 1969.
 - 6- صاحب أبو جناح، الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، ط1، منشورات جامعة البصرة 1985.
 - 7- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ط2، دار العلم للملايين، بيروت 1978.
 - 8- تمام حسان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ط3، عالم الكتب، القاهرة 1998.
 - 9- عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ط1، مكتبة المعارف الرياض 1999.
 - 10- إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط1، دار الفكر للنشر، عمان 1987.
 - 11- ابتسام مرهون الصفار، معجم الدراسات القرآنية، طبع بمطابع جامعة الموصل، 1984، (د. ط).
 - 12- عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر، ط1، مطبوعات جامعة الكويت 1985.
 - 13- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، تركيا 1989 (د. ط).
 - 14- إميل بديع يعقوب، المنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، ط1 دار الجبل، بيروت 1983.
- الدوريات الجامعية:
- صلاح الدين حسن، أبو عمرو بن أبي العلاء ومنهجه في القراءات القرآنية والدراسات الصرفية والنحوية، مجلة الدارة، الرياض، ع4، 1980.
 - علي خلف الهروط. نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد، مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، مجلد9، ع1، 1994.